المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

# ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

# أكتوبر 2024

## تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

### أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

# انهيار اقتصـــــادي تاريخـي العاصفة تجتاح محافظات الحكومة المعترف بها دولياً

شـهد شـهر أكتوبر المـاضي تدهـوراً تاريخياً في الأوضاع الاقتصادية بانهيـار قيمة الريال اليمني بمحافظـات سـيطرة «حكومة عـدن» ليتجاوز سـعر الصرف 2000 ريال للـدولار الواحد لأول مرة في تاريخ اليمن، وأنهى الشـهر أيامه مسجلاً فوق 2050 ريـالاً للدولار، في تطـوُّر أدخل البلاد منعطفـاً خطيراً لم تتمكـن الحكومة من التعامل معـه ووضع الحلـول، وهو ما سـلَّط الضوء على تفاقُم الأعباء المعيشية التي يعاني منها المواطنون الذين يطالبون بمعالجة الخدمات العامة جذرياً ورفـع الرواتب المتدنيـة لمواكبة الغـلاء المعيشي وارتفاع الأسعار.

انهيار قيمة العملة المحلية أدى إلى تأجيج الشارع اليمني بمناطق حكومة عـدن، فمع تدهور القدرة الشـرائية للمواطنين خرجت احتجاجات واسعة النطـاق في العديـد مـن المحافظـات تطالـب الحكومة باتخـاذ إجراءات فورية لحـل الأزمة، في الوقت الذي وُصفت فيه سياسـات «بنك عدن المركزي» بالضعف مع تزايد الفجوة بين العرض والطلب من العملات الأجنبية في السوق.

وفي «عدن» أغلقت العديد من المحلات التجارية والمستشـفيات والمطاعم أبوابها لتأثُّر أنشـطتها بانهيـار العملـة المحليـة نتيجـة تراجـع القدرة الشـرائية للمواطنين، وفي مختلـف المحافظات ارتفعت أسـعار المواد الغذائية بما في ذلك الدقيق والسـكر والأرز. وعلى سـبيل المثال، ارتفع سعر كيـس الدقيـق (50 كيلوجرامـاً) في محافظـة «تعز» مـن 45 ألـف ريال إلى قرابـة 47,500 ريال، في حين ارتفع سعر القمح (50 كيلوجراماً) من 40 ألـف ريال إلى نحو 42 ألف ريال، وسـط احتجاجات شهدتها مدينة تعز، والتي أكَّد الأهالي فيهـا أنَّ الراتـب الشـهري لا يغطي بالأسـاس الاحتياجات الأساسـية حـتى قبل ارتفاع سـعر الصرف.

كما ارتفعت أسعار الخضروات في عدن وصنعاء، مثل مادة الطماطم التي وصل سعرها بعدن لنحو 4000 ريال للكيلوجـرام الواحـد لأول مـرة على الإطلاق، وصاحب ذلك غـزو الطماطم الأردنية لمدينـة عـدن، في حـين ارتفعت الخضـروات في أسـواق صنعاء خصوصاً الطماطم التي قفزت إلى قرابة 1000 ريال للكيلوجرام الواحد والبطاطس إلى 800 ريال للكيلـو قبل أن تهبـط المادّتان إلى مستوى 600 ريال لكل منهما في أواخر الشهر.

وعلى وقْع الانهيار الاقتصادي المتسـارع، طالب «بنك عدن المركزي» بأن تعيد حكومة عدن النظر في سياسـاتها الماليـة والاقتصادية وخصوصاً في مجـال تعبئة وتحصيـل المـوارد العامـة وإعادة تخطيط الإنفاق وفقاً للأولويات، من خلال اعتماد موازنـة واقعية محددة النفقـات والموارد والعجز ومصـادر التمويـل توائـم بـين المـوارد الذاتية والالتزامـات الحتمية وما يمكن تعبئته من موارد محلية وخارجية لتغطيـة الفجوة التمويلية، كما طالب بمساندة البنك للقيام بمهامه باستقلالية.

لكـن حكومـة عـدن -الـتي عقـدت عـدداً من الاجتماعات- ردَّت بأن الأزمـة وتفاقم الأوضاع المعيشـية نـاتج عن اسـتمرار توقـف الصادرات النفطية وارتفاع أسعار الشـحن البحري بسبب هجمات «حكومة صنعـاء». وتحدَّثت الحكومة عن «خطـة إنقاذ اقتصـادي» واتخـاذ إجراءات وتدابـير لتعزيـز كفـاءة إدارة الماليـة العامـة والسياسة النقدية والحد من تداعيات الانقسام النقدي، لكـن دون توضيح طبيعة هذه الخطة في البداية، وما هي إلا أيام حتى أعلنت الحكومة عن حملة إغلاق للعديد من محلات الصرافة في عدد من مديريات عدن، محمّلةً الصرافين مسـؤولية تدهـور سـعر الصـرف نتيجـة «ممارسـات المضاربة»، وهو ما اسـتنكره الصرّافون قائلين إن الحكومة استهدفت الصرافات حرفاً للبوصلة عـن العوامل الطبيعية للأزمـة الاقتصادية وعن فشـل الحكومـة في احتوائها، حسـب متابعات «بقش» لهذا الملف.

من جانبـه وصف «المجلـس الانتقالي الجنوبي» انهيـار العملـة المحليـة بأنـه يفاقـم الأوضـاع الاقتصاديـة والمعيشـية للمواطنـين، ودعـا «السـعودية» و«الإمـارات» للتدخـل العاجل لوقـف التدهور الاقتصـادي في مناطـق حكومة عدن، مؤكداً أن المحافظات تعيش غلاء فاحشـاً وتدنياً في المستوى المعيشي للمواطنين.

وطالـب الانتقـالي حكومـة عـدن بالاضطـلاع بمسـؤولياتها في تأمين وصول الإيـرادات المالية من جميـع المحافظـات إلى بنـك عـدن المركزي ومتابعـة تحصيلهـا كجزء أسـاسي من شـأنه أن يسـهم في حل الأزمة الاقتصادية الحالية، واتخاذ إجـراءات لتنظيـم القطاع المصرفي الذي يشـهد غياب الرقابة والتلاعب بأسـعار صرف العملات عبر الكتلة النقديـة الضخمة التي يتم التحكم بها خارج نطاق سيطرة مركزي عدن، وفقاً للمجلس.

كمـا دعـا لإلغـاء قـرار تعويـم أسـعار الصرف والانتقال إلى سـعر الصرف المُدار (تحديد سـعر صرف جبري)، وحذّر من «خطورة استمرار البنك المركـزي (عدن) في سياسـته الحالية فيما يخص ضخ العملة الأجنبية عـبر المزادات التي تفتقر إلى الشـفافية والـتي تذهب غالبيتهـا لصالح بنوك وصرافـات صنعـاء ولا تسـتفيد منهـا السـوق المحلية» بمناطق حكومة عدن.

## تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

### أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

**«البنك الدولي»: الاقتصاد ينكمش بـ1% و«البحر الأحمر» لم تؤثر على الأسعار**

في نهاية أكتوبر الماضي، أصدر «البنك الدولي» تقريراً جديداً عن آفاق الاقتصاد في اليمن، قال فيه إن الاقتصاد اليمني لا يزال يواجه تحديات متفاقمة بسبب طول أمد الصراع والتشرذم السياسي وتصاعد التوترات الإقليمية، والتي تؤدي إلى دفع البلاد إلى منزلق أزمة إنسانية واقتصادية أكثر حدة وخطورة.

توقّع البنك في تقريره المرصد الاقتصادي لليمن، والذي اطلع عليه «بقش»، انكماشَ إجمالي الناتج المحلي لليمن بنسبة 1% هذا العام، في استمرار للانخفاض، وذلك بعد انخفاضه بنسبة 2% في عام 2023، مما يؤدي إلى المزيد من التدهور في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، لتصل نسبة الانخفاض إلى 54% منذ عام 2015. وقال البنك إن الحرب دفعت معظم اليمنيين إلى براثن الفقر، في حين وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يعاني أكثر من 60% من السكان من ضعف قدرتهم على الحصول على الغذاء الكافي.

رأى البنك أيضاً أن الصعوبات الاقتصادية تتفاقم بسبب استمرار توقف تصدير النفط الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات المالية لحكومة عدن المعترف بها دولياً بنسبة 42% في النصف الأول من عام 2024، واعتبر البنك أن انخفاض الإيرادات منع الحكومة من تقديم الخدمات الأساسية للسكان. كما أدى توقف تصدير النفط -بجانب الاعتماد الكبير على الواردات- إلى تكثيف الضغوط الخارجية، مما تسبب في انخفاض قيمة الريال اليمني في سوق عدن من 1,619 ريالاً للدولار في يناير 2024، إلى 1,917 ريالاً بنهاية شهر أغسطس الماضي.

ومنذ العام 2023 تدهورت الظروف المعيشية لغالبية السكان اليمنيين بشكل كبير وفق البنك الدولي، ويتواصل «تفاقم التشرذم الاقتصادي» بين مناطق «حكومة صنعاء» ومناطق «حكومة عدن»، إذ يؤدي التفاوت في معدلات التضخم وأسعار الصرف إلى تقويض أسس الاستقرار وجهود التعافي في المستقبل كما يقول.

وبنفس الوقت تسببت التوترات الإقليمية، وخصوصاً أزمة «البحر الأحمر»، في انخفاض حركة الملاحة بأكثر من 60% عبر مضيق «باب المندب» الاستراتيجي، لكن البنك أكّد أن هذه الاضطرابات لم تُسفر بعدُ عن زيادة كبيرة في أسعار المستهلكين. وهنا تشير معلومات «بقش» إلى أن أزمة البحر الأحمر أدت إلى انخفاض إجمالي عبور السفن بنسبة 56% على أساس سنوي اعتباراً من سبتمبر الماضي.

وحسب «دينا أبو غيدا»، مديرة مكتب البنك الدولي في اليمن، فإن التحديات الاقتصادية والإنسانية في اليمن تزداد حدّة، لكن الفرصة لا تزال قائمة لتغيير هذا المسار في الهبوط، بتقديم الدعم المناسب.

وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة، منها معالجة اختلالات حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية، والتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي، وتحقيق المزيد من الاستقرار وفقاً لدينا أبو غيدا التي أضافت أن البنك الدولي لا يزال ملتزماً بالتعاون الوثيق مع الشركاء لدعم جهود التعافي وتمهيد الطريق لتحقيق مستقبل مستدام في اليمن.

البنك الدولي أكد أن هناك مخاطر محتملة على القطاع المصرفي اليمني، الذي واجه توترات متصاعدة بين حكومتي صنعاء وعدن بخصوص المراقبة التنظيمية في النصف الأول من العام. وبينما «ساعدت جهود الوساطة الإقليمية والدولية على تخفيف بعض هذه التوترات» في القطاع المصرفي، فإن «الوضع لا يزال هشاً في البلاد»، وأوصى البنك بتعزيز قدرة المؤسسات على الصمود، من أجل إدارة التضخم، ومواجهة تحديات المالية العامة، واقترح كذلك تحسين طرق التجارة، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية، لتخفيف الضغوط الاقتصادية، ومنع المزيد من التشرذم.

إلى ذلك اعتبر البنك الدولي أن الآفاق الاقتصادية لليمن لعام 2025 لا تزال قاتمة، بسبب استمرار الصراع الإقليمي والصراع الداخلي الذي يهدد بما وصفه «تعميق التشرذم في البلاد»، وتفاقُم أزمتها على الصعيدين الاجتماعي والإنساني. ومع ذلك، إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام دائم، يمكن لمكاسب السلام المحتملة أن تحفز التعافي الاقتصادي السريع، ما من شأنه تمهيد الطريق أمام حصول اليمن على المساعدات الخارجية الحيوية، وإعادة الإعمار، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق استقرار البلاد واقتصادها.

## تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

### أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

**«غروندبرغ»: آمال السلام مهددة بالتصعيد وأحد البنوك قد ينهار**

الثاني من أكتوبر الماضي، أطلق المبعوث الأممي إلى اليمن «هانس غروندبرغ» سلسلة من الحوارات مع مجموعة من الفاعلين اليمنيين في العاصمة الأردنية عمَّان، لبحث القضايا الحيوية -مثل دفع الرواتب وفتح الطرق الرئيسية- التي لا يمكن تأجيلها لحين الوصول إلى تسوية سياسية، وللتأكيد على أن التعافي الاقتصادي والاستجابة الإنسانية يمثلان أولويات ملحّة لليمنيين، مما يستدعي التركيز على الاحتياجات الاقتصادية ضمن عملية السلام.

ووفق المبعوث فإن المحاورين الذين يلتقي بهم يطالبون بعدم تهميش الملف الاقتصادي في المناقشات السياسية والأمنية. من ذلك قوله إن قيادات من المؤتمر الشعبي العام أكدوا له أن «توحيد البنك المركزي اليمني» هو نقطة البداية لاستقرار الاقتصاد وتخفيف التوترات، إلى جانب استخدام تدابير شفافة لبناء الثقة وإحراز ضمانات دولية حازمة للدفع بعملية السلام في اليمن.

في إحاطته الشهرية أمام مجلس الأمن الدولي، قال غروندبرغ إنه يعمل على حث الأطراف على التعاون في المسائل الاقتصادية كسبيل وحيد لتحقيق الاستقرار والاستدامة الاقتصادية، وإنه على اتصال وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، خصوصاً في القطاع المصرفي.

أشار غروندبرغ إلى التصعيد وشن غارات جوية أمريكية على أربع محافظات يمنية، وغارات إسرائيلية على «الحديدة» في سبتمبر الماضي، واستمرار قوات صنعاء في استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن واستهداف الداخل الإسرائيلي بالصواريخ والطائرات المسيَّرة، معتبراً أن هذا التصعيد المتبادل يجر اليمن بشكل أعمق نحو الصراع الإقليمي، مما يهدد آماله في تحقيق السلام والاستقرار.

إضافة إلى ذلك «لدينا الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف تجاه وضع خارطة طريق تتضمن وقف إطلاق نار شامل على مستوى البلاد، وتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية، والتحضير لعملية سياسية شاملة، ورغم التصعيد تظل الالتزامات أساساً جوهرياً لبناء السلام في اليمن ونقاطاً مرجعية في مناقشاتنا مع الأطراف» حسب المبعوث.

كما ندَّد بأنَّ أمن موظفي «الأمم المتحدة» في خطر متزايد، وأن هذا العام بشكل خاص كان صعباً على الموظفين الأمميين، إذ تم اعتقال عدد منهم لدى حكومة صنعاء، وتطالب المنظمة بشكل متكرر الإفراج عنهم.

وفي تصريحات منفصلة، قال غروندبرغ إن الحرب الإسرائيلية على غزة أعاقت جهود السلام في اليمن، حيث إن تصاعد التوترات في المنطقة يمثل خطورة على عملية السلام اليمنية، وطالب بدعم كامل غير مشروط من المجتمع الدولي حتى تتوافق الأطراف على الخطوة التالية وتجاوز هدنة أبريل 2022، مشدداً على قناعته بأنه يمكن معالجة كل الأزمات في اليمن.

ورأى في تصريحاته لـ«الحرة» أن «اليمن المستقر» يمكن أن يؤثر على المنطقة «إيجابياً»، وأن «المنطقة المستقرة» يمكن أن تؤثر على الحرب في اليمن، لأن «هناك رابطاً بين الأمرين، فدور دول المنطقة في اليمن مهم جداً» على حد تعبيره.

من جانب آخر، ووسط الظروف الاقتصادية التي يعاني منها اليمن، أشار غروندبيرغ في إحاطته الشهرية إلى احتمال انهيار أحد البنوك التجارية الرئيسية دون أن يسمي ذلك البنك. وقال متابعون إن المعني قد يكون «بنك اليمن الدولي» الذي سبق لمرصد «بقش» أن تناول أزمة سيولته في التقرير الشهري لشهر سبتمبر الماضي، إذ إنَّ البنك -الذي يملك أصولاً وموجودات تتجاوز المليار دولار- يمر بأزمة سيولة قال إنها تعود لأسباب خارجة عن إرادته ولا يد له فيها، وإنه يعمل على حلها متوقعاً انتهاء أزمة أموال المودعين نهاية العام 2024.

YCB البنك التجاري اليمني Yemen Commercial Bank
البنك الأهلي اليمني National Bank Of Yemen
YKB
IBY بنك اليمن الدولي International Bank of Yemen هدفنا واحد
كاك الإسلامي Islamic Sector - CacBank
بنك التضامن Tadhamon Bank

## تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

### أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

**شروط السلام: مشاركة «السعودية» وإنهاء «الموقف الجريء»**

نشرت مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية تقريراً قالت فيه إن الغارات الإسرائيلية على ميناء «الحديدة» فشلت في ردع حكومة صنعاء، بل وأدّت إلى تأجيج خطاب صنعاء ودفعت إلى جولة جديدة من الهجمات ضد إسرائيل. وقلّلت المجلة من تأثير العقوبات الأمريكية على صنعاء، قائلةً إنه -على النقيض من اقتصاد إيران المعتمد على صادرات النفط العالمية- تأتي عائدات حكومة صنعاء في المقام الأول من مصادر محلية بما في ذلك الضرائب والرسوم الجمركية على السلع القادمة من مناطق حكومة عدن، وتحويل الأرباح من الأصول المصادرة والشركات المملوكة للدولة، مثل قطاع الاتصالات الذي لا يزال مربحاً وفقاً للمجلة.

وإذا لم تتم معالجة أزمة البحر الأحمر بشكل كافٍ «فمن الصعب أن نتخيل أي ترتيب آخر يمكن أن يقنع الحوثيين بالامتناع عن شن هجمات في المستقبل» وفقاً للمجلة. تضيف بأنَّ إقناع حكومة صنعاء بالموافقة على شروط جديدة أقوى لعملية السلام في اليمن في ضوء موقفهم الحالي الجريء سيكون صعباً، ولكن من الضروري ضمان قابلية نجاحها، وتحقيق نوع التعافي الاقتصادي.

ويتطلب تعزيز عملية السلام في اليمن مشاركةَ السعودية، فالأخيرة هي الأكثر عرضة للخطر في كل من البحر الأحمر واليمن، إذ تشترك في حدود طويلة مع اليمن بشكل يجعلها عرضة بشكل كبير للضربات حسب قراءة بقش للفورين أفيرز. تتابع بقولها إن السعودية تتمتع بأكبر قدر من النفوذ بسبب قرارها على حكومة عدن التي تعتمد بشكل كبير على الدعم الاقتصادي والعسكري السعودي، ونتيجة لذلك يتمتع السعوديون بنفوذ كبير على شروط عملية السلام اليمنية.

ولم تستخدم السعودية نفوذها بعدُ للمساعدة في وقف عمليات البحر الأحمر لأن لدى الرياض أولوية أخرى، وهي تجنب هجمات صنعاء مجدداً على أراضيها، والتي توقفت إلى حد كبير منذ هدنة أبريل 2022. وإضافةً إلى فتح جبهة جديدة خطيرة في الصراع الإقليمي، فإن تجدُّد الضربات قد يخلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي في السعودية، في الوقت الذي لا يزال فيه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يحاول سَنَّ خططه الاقتصادية الشاملة.

وعلى الأرجح، حسب المجلة، سيشكل خفض تصعيد الحرب على غزة شرطاً مسبقاً لإحراز تقدم في عملية سلام أكثر إنتاجية في اليمن، إلا أن استعدادات السعودية لابد أن تبدأ من الآن، بما في ذلك التوصل إلى إجماع على ضرورة توسيع خارطة طريق عملية السلام في اليمن لتشمل التزاماً من قبل حكومة صنعاء قابلاً للتنفيذ بوقف الهجمات البحرية.

وقد تستجيب حكومة صنعاء لهذه الشروط الجديدة بهجمات متجددة على السعودية، في سعيٍ إلى اختبار صمود خصومها، ومن الممكن أن يساعد الوسطاء مثل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية مثل سلطنة عمان في ضمان عدم تسبب ذلك في تصعيد الأمور.

إلى ذلك وصفت المجلة الوضع الاقتصادي لحكومة صنعاء بأنه «نقطة ضعف»، فرغم أن أغلب اليمنيين يعيشون تحت سلطة صنعاء إلا أنَّ الموارد الهيدروكربونية اليمنية -بما في ذلك الموارد النفطية والغازية الأكثر ربحيةً- تقع خارج سيطرتها.

وقبل بضع سنوات قدَّرت الأمم المتحدة أن عائدات حكومة صنعاء السنوية بلغت 1.8 مليار دولار فقط، وهو ما لا يكفي لحكم 25 مليون شخص وإرضاء جماعات الأعمال والقبائل المؤثرة مع الحفاظ على صندوق الحرب. مع ذلك تستبعد المجلة الأمريكية أن تؤدي هذه العائدات الضئيلة إلى انهيار حكومة صنعاء في أي وقت قريب، إلا أنها بحاجة إلى تأمين مصادر جديدة كبيرة ودائمة للتمويل قريباً، خصوصاً أن افتقار صنعاء للشرعية الدولية الرسمية يزيد من الضعف الاقتصادي هناك.

## تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

### أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

**فريق الخبراء الأممي: الوقت ليس مواتياً للسلام في اليمن و«البحر الأحمر» أضرت بالاقتصاد**

بخلاف رؤية «البنك الدولي» بأنَّ أزمة البحر الأحمر لم تؤثر على أسعار المستهلكين، قال تقرير لفريق الخبراء الأمميين التابعة لمجلس الأمن الدولي والمعنية باليمن، إن الهجمات العسكرية في البحر الأحمر التي تستهدف السفن المرتبطة بإسرائيل، خلَّفت تأثيراً مضاعفاً، وإن اليمن كان هو الطرف الأكثر تضرراً من الأزمة البحرية التي أدت إلى ارتفاع كبير في تكاليف النقل والتأمين وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الأساسية على مستوى العالم.

فالأعمال السياسية والعسكرية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد، مما يؤدي إلى تفاقم دوامة عدم الاستقرار في اليمن، وحسب الفريق الأممي فإن تهديدات صنعاء في البحر الأحمر منذ منتصف نوفمبر 2023 عطلت التجارة الدولية والاقتصاد اليمني، مما زاد تكاليف الشحن والتأمين وتأخير وصول البضائع إلى اليمن، وبالتالي ارتفاع أسعار مختلف الأسعار وخصوصاً السلع الأساسية.

ووجَّه التقرير السنوي الذي اطلع عليه «بقش» ورُفع إلى مجلس الأمن بتاريخ 11 أكتوبر الماضي، اتهامات لحكومة صنعاء، منها كسب قرابة 180 مليون دولار شهرياً كجباياتٍ من وكالات شحن بحري مقابل عدم اعتراض سفنها التجارية في البحر الأحمر، ودعم الأنشطة العسكرية عبر توليد غير قانوني لموارد كبيرة، ومحاولة طباعة أوراق نقدية في الخارج.

الفريق أوضح بأن ثمة تنسيقاً لوكالات شحن بحري مع شركة تابعة لقيادي رفيع يتبع حكومة صنعاء وعن إيداع الرسوم في حسابات مختلفة من خلال عمليات مصرفية وتسويات تنطوي على غسل الأموال القائم على التجارة، وقدَّر التقرير عائدات حكومة صنعاء من الرسوم التي تفرضها لقاء عمليات العبور الآمن غير القانونية بحوالي 180 مليون دولار شهرياً.

وأورد التقرير الأممي أن حكومة صنعاء تعتمد وسائل غير قانونية لتوليد موارد مالية لدعم أنشطتها العسكرية، بما في ذلك استغلال قطاع الاتصالات وتهريب النفط، وأنه يتم استخدام شبكات مختلفة تعمل في إطار ولايات قضائية متعددة، بما في ذلك الشركات الوهمية وشركات الصرافة، لتمويل أنشطتها، خصوصاً من قطاع النفط والغاز المسال.

كما اتهم الفريق حكومة صنعاء بالضلوع في استخدام عناصر مسلحة على نطاق واسع وبشكل غير قانوني لتجميد أو مصادرة أصول الأفراد والكيانات، والاستيلاء على إدارة الشركات، والانخراط في عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات، ومعدات الاتصالات ذات الاستخدام المزدوج، والمبيدات الحشرية والأدوية والممتلكات الثقافية اليمنية.

واعتبر أنه لا يمكن توقيع اتفاق خارطة الطريق إلا حين يصبح الوضع الإقليمي مواتياً، وحين تتوقف حكومة صنعاء عن مهاجمة السفن في البحر الأحمر، داعياً إلى ضرورة معالجة التحديات الاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، قبل أن تتحول إلى حرب شاملة وفق تعبير الفريق.

وقامت حكومة صنعاء، حسب الفريق، بأنشطة موجهة ضد الاقتصاد في مناطق حكومة عدن، بما في ذلك فرض القيود على التجارة المحلية والتدخل في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وإصدار العملات المعدنية التي كانت محل استنكار من قبل حكومة عدن والمجتمع الدولي (إصدار عملة معدنية من فئة 100 ريال في مارس 2024 لاستبدال الكتلة التالفة من الفئة الورقية)، إضافة إلى الاستحواذ على طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية وتجميد أموالها، وتهديد حكومة صنعاء بالعودة إلى الحرب بسبب قرار عدن إلغاء تراخيص ستة بنوك رئيسية في صنعاء ومنعها من استخدام نظام الدفع الدولي الأمريكي «سويفت».

وفي المقابل، مع توقف تصدير النفط الذي أفقد حكومة عدن 43% من إيراداتها، ازداد انهيار الأوضاع الاقتصادية بمناطقها وعجزت الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية مثل دفع المرتبات وتوفير الكهرباء والمياه والتعليم، وغالباً ما أدى تدهور الظروف الاقتصادية إلى إثارة الاضطرابات العامة والنزاع. وشدد التقرير على أن الأحزاب السياسية استغلت هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية، مما أدى إلى حدوث مواجهات سياسية داخل مجلس القيادة الرئاسي بعدن، بينما لا تزال بنية حكومة عدن غير متماسكة، وهو ما يهدد الاستقرار السياسي في اليمن، في حين لا يزال الافتقار إلى الفرص الاقتصادية يدفع الأفراد إلى الانخراط في أنشطة غير مشروعة بما في ذلك الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية المنظمة.

إلى ذلك دعا الفريق مجلس الأمن إلى إدانة استخدام حكومة صنعاء لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي في الانتهاكات، ودعوة كيانات وسائل التواصل الاجتماعي ذات الصلة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان عدم استخدام المنصات من قبل أي فرد أو كيان ينتهك نظام الجزاءات، كما أوصى بدعوة حكومة صنعاء للامتناع عن تجميد ومصادرة ممتلكات الأفراد والكيانات بشكل تعسفي وباستخدام القوة، وللإفراج دون تأخير عن الممتلكات المستولى عليها أو المصادَرة وتعويض المالكين الشرعيين عن الخسائر إن وُجدت.

وجاء في التوصيات أيضاً دعوة الجماعات المسلحة الإقليمية للامتناع عن تقديم المساعدات العسكرية والمالية لحكومة صنعاء. وبالتزامن مع أزمة البحر الأحمر وتداعياتها، طلب الفريق المعني باليمن توسيعه عبر تعزيزه بخبير إضافي لمراقبة الأنشطة البحرية، بما في ذلك التهريب، وكذا توفير الموارد الكافية لتعزيز قدرة آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، لتسهيل تخليص الشحنات التجارية ورصد الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على الأسلحة.

## تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

### أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

**موجز «بقش» للرواتب: احتجاجات وإضرابات متواصلة**

شهدت شوارع المحافظات تحت سيطرة حكومة عدن، احتجاجات طالبت بانتظام وتحسين رواتب الموظفين ومعالجة الحالة المعيشية للمواطنين بعد تفاقم ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

على سبيل المثال، لوَّحت نقابة المعلمين اليمنيين بمناطق حكومة عدن بالتصعيد حتى تحقيق مطالبها كاملة، والمتمثلة في انتظام صرف الرواتب نهاية كل شهر، مع تنفيذ التسويات الموقوفة منذ عام 2013 ومنح العلاوات والبدلات الوظيفية المختلفة لمستحقيها منذ إيقافها، وصرف بدل غلاء معيشة للمعلمين بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، محمّلةً الحكومة كامل المسؤولية عن انهيار العملة المحلية وتدهور العملية التعليمية جراء ذلك.

وفي «تعز» نظمت نقابة المعلمين احتجاجات مطالِبة بتحسين الرواتب وانتظامها ومحاصرة الفقر والجوع وغلاء الأسعار وانهيار العملة المحلية، ومساواة الموظفين مدنيين وعسكريين ومسؤولين حكوميين في استلام رواتبهم بالريال اليمني، وضرورة عودة كافة المسؤولين من الخارج الذين يستلمون رواتبهم وإعاشتهم بالعملة الصعبة، وترشيد الإنفاق الحكومي، وكذا توفير الخدمات في تعز كالماء والكهرباء والصحة والتعليم والطرقات وغيرها.

وطالب مجلس تنسيق النقابات ومنظمات المجتمع المدني في تعز «متين» مجلسَ عدن الرئاسي بصرف رواتب موظفي السلطتين المحلية والمركزية والموظفين النازحين بانتظام مع صرف المتأخر منها، وزيادة الحد الأدنى للأجور والمرتبات بحيث يكون الحد الأدنى للراتب ما يعادل 100 دولار، وكذا تنفيذ التسويات بمؤهل والتسويات بسنوات الخدمة الموقوفة منذ عام 2012، وصرف البدلات الوظيفية، وصرف بدل غلاء معيشة بما يتناسب مع الارتفاع الكبير لأسعار السلع الضرورية، وإيقاف التدهور المستمر للعملة المحلية.

وتأخر تسليم رواتب المعلمين في كلٍّ من «المكلا» و«الضالع» و«شبوة» وفق متابعة بقش، وفي الأخيرة اتهم المعلمون وزارة المالية بعرقلة رواتب مكتب التربية بشبوة ووضع المحافظة في ذيل جدول المحافظات لصرف الرواتب، حيث تأخر استلام المعلمين رواتب شهر سبتمبر. كما شهدت محافظة «أبين» احتجاجات متفرقة منها وقوع عصيان مدني للمحلات التجارية بمدينة «زنجبار» احتجاجاً على تدهور العملة المحلية وارتفاع الأسعار، وكذا إعلان موظفي هيئة مستشفى الرازي العام عن إضراب شامل بسبب عدم صرف رواتبهم للشهر الرابع على التوالي.

على ضفة أخرى، استمر المتقاعدون العسكريون والمنقطعون غير المشمولين بالتسويات في تصعيد احتجاجاتهم، مطالبين الجهات المعنية سواء كانت عسكرية أو مدنية بتحمل مسؤولياتها وتنفيذ مطالبهم، وإنفاذ القرار الرئاسي رقم (2) لعام 2013 والقاضي بتسوية معاشات المتقاعدين المبعدين قسراً من عام 1990 إلى 2013 بشكل شامل وكامل دون تجزئة أو نقصان.

كما لا يزال العديد من الصحفيين والعاملين في وكالة الأنباء اليمنية سبأ التابعة لحكومة عدن يطالبون بصرف رواتبهم المتوقفة للشهر الرابع على التوالي، منذ شهر يوليو 2024، حيث لا تزال تعزيزات صرف الرواتب حبيسة الأدراج في دهاليز وزارة المالية وتعاني من روتين وتعقيد غير مسبوق، وسط تزايد الاحتياجات المعيشية وتدهور الظروف الاقتصادية.

## تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

### نفط وغاز اليمن

# قبائل «حضرموت» تحظر خروج النفط وأزمة جديدة تتحرك فوق «الرمال السوداء»

تشتد أزمة انقطاع التيار الكهربائي بمناطق «حكومة عدن» مع النفاد المتواصل لمخزونات النفط الخاص بمحطات توليد الكهرباء، في الوقت الذي منع فيه «حلف قبائل حضرموت» إخراج النفط الخام من المحافظة للحفاظ على ثروات المحافظة النفطية كما يقول الحلف.

ففي أكتوبر الماضي حذرت قبائل حضرموت شركة بترومسيلة من تزويد الناقلات أو إخراج النفط الخام من منشآت «الضبة» بأي شكل من الأشكال، محملة الشركة المسؤولية وردًّات الفعل المترتبة على ذلك. وسط «تسويف متعمد» من قبل الجهات المعنية لمطالب الحلف المتمثلة في منع خروج الثروات ومنها النفط الخام.

توقف ضخ النفط لمحطة بترومسيلة بعدن أدى إلى تدهور وضع الكهرباء بالمدينة، ما أثَّر على الحياة اليومية، وذلك بعد أن كانت حضرموت تزود المحطة بأربع ناقلات من وقود النفط الخام يومياً، كما تبع ذلك انقطاع لمحطات الكهرباء المشتراة في محافظات أخرى كلحج وأبين.

ويرفض حلف قبائل حضرموت خروج النفط الخام تحت شعار «منع نهب ثروات المحافظة»، مطالباً بتنفيذ مطالب أبناء حضرموت المرتبطة بالاستفادة من مقدرات المحافظة الأكبر في اليمن.

وفي 25 أكتوبر، أعلنت السلطة المحلية بحضرموت عن تخصيص كمية 350 ألف لتر من ديزل بترومسيلة لتغطية السوق المحلي يومياً بسعر 800 ريال للتر الواحد (16 ألف ريال للصفيحة الواحدة سعة 20 لتراً)، ورحَّب حلف القبائل بالقرار كـ«خطوة في الاتجاه الصحيح»، مع الاستفادة من فارق السعر بما يخدم المصلحة العامة، كما طالب الحلف حكومة عدن بدفع قيمة كميات الديزل التي يتم صرفها على الكهرباء في حضرموت بالسعر التجاري بانتظام كل شهر.

لكن في نهاية أكتوبر قال حلف قبائل حضرموت إنه لم يتم اتخاذ أي خطوة عملية تضمن للمواطن الاستفادة من قرار السلطة المحلية الخاص بتغطية السوق المحلي من مادة الديزل المنتج من بترومسيلة وخفض سعر لتر الديزل إلى 800 ريال، وحمَّل الجهات المعنية مسؤولية هذا الملف وفق بيان اطلع عليه بقش.

#### الرمال السوداء في «حضرموت»: أزمة حول الثروة المُهدرة

واجهت وزارة النفط والمعادن بحكومة عدن وهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بمحافظة حضرموت انتقادات بسبب ترخيص إخراج منتجات الرمال السوداء من المحافظة لغرض البيع خارج اليمن، وبكمية هائلة تبلغ 250 طناً.

مرصد «بقش» تتبَّع هذا الملف، والذي وُصف بأنه ممارسة ممنهجة لـ«تجريف» ثروة الرمال السوداء اليمنية التي تحتوي على المعادن في حضرموت، إذ تسبَّب إبحارُ سفينة الشحن «مرسى فيكتوري» من ميناء «المكلا» محمَّلةً بالشحنة تمهيداً لتصديرها إلى «الصين»، في ردود فعل غاضبة بالمحافظة، وتزامن ذلك مع إصدار «حلف قبائل حضرموت» بيانات رفض خروج كافة ثروات حضرموت من نفط وذهب ومعادن وأحجار كريمة.

وانتشرت مذكرة مؤرَّخة بيوم 02 أكتوبر 2024 صادرة عن هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بحضرموت تحت إدارة المهندس فائز باصرة، ومرفوعة إلى هيئة مؤسسة الموانئ في البحر العربي، تفيد بأنه تم الترخيص لخروج منتجات الرمال السوداء لغرض البيع خارج اليمن، بناءً على طلب من شركة الحصان الأسود للتعدين والاستيراد والتصدير المستثمرWANG DENG FENG، دون ذكر قيمة البيع.

وتتفرع هذه الشركة من الشركة الأم في الصين Guangdong Ubride new material technology Co.ltd.، وفقاً لمتابعات بقش. وتعمل الشركة الأم، التي تأسست في العام 1989 ومقرها الرئيسي مقاطعة قوانغدونغ، في مجال إنتاج ومعالجة وأبحاث وتطوير معادن التيتانيوم والزركونيوم، وتقوم بإنتاج منتجات رئيسية مثل الروتيل الطبيعي والروتيل الصناعي ورمل الزركون والإلمنيت المختزل، والتي تستخدم في صناعات السيراميك والمعادن والإلكترونيات وغيرها.

وجاء في المذكرة أن الكمية تبلغ 250 طناً من منتج الرمال السوداء، وهو موضوع يعود إلى تاريخ 08 أغسطس 2024. ومع تداولها أكَّد محللون أن الصفقة تُعتبر استنزافاً لثروة حضرموت من الرمال السوداء، ومن ذلك تعليق نشره الصحفي عبدالله العريبي على «فيسبوك»، والذي قال إن سعر البيع لا يتجاوز 100 دولار للطن الواحد الخام، وهو ما يقل بكثير عن السعر الحقيقي للطن في الأسواق العالمية.

واعتبر الصحفي رئيس تحرير موقع الريان نيوز بحضرموت، أنَّ «الرمال السوداء ثروة معدنية ثمينة ونادرة وهبها الله لحضرموت، وبدلاً من الاستفادة منها وحسن استثمارها بما يعود بالنفع على المحافظة وأهلها، يتم العبث والتفريط بها وبيعها بهذا الشكل والطريقة العشوائية وبهذا السعر المتدني».

## تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

### نفط وغاز اليمن

وفي تصريحات لـ«بقش»، أشار خبير النفط والجيولوجيا الدكتور عبدالغني جغمان، إلى كارثية بيع الطن الواحد بسعر زهيد للغاية يبلغ أقل من 100 دولار، واعتبر أن سعر الطن الحقيقي في حال إنشاء مصانع لتصفية وفرز المعادن يصل إلى 2000 دولار للطن الواحد لمصانع الزجاج، و20 ألف دولار للطن في حال استخدامه في صناعة ألواح الطاقة الشمسية وبيعه لمصانع متخصصة في صناعة الألواح، وحتى 200 ألف دولار للطن إذا تم تحويله إلى «رقائق سيليكون».

وعلّق الخبير الجيولوجي جغمان على الصفقة بقوله إن هناك مسألتين رئيستين في هذا الملف، الأولى هي مدى أهلية وكفاءة الشركات الحاصلة على حق الامتياز للتنقيب واستخراج المعادن، مشيراً، على سبيل المثال، إلى أن شركة «جلف كير» دخلت في أنشطة بمجال التعدين والذهب في حضرموت بينما هي في الواقع شركة كويتية متخصصة في التجارة العامة والمستلزمات والتجهيزات الطبية ولا علاقة لها بالتعدين، مؤكداً أنَّ عدم كفاءة الجهات المعنية بالتنقيب في المعادن يعزز بالنتيجة الفساد الحاصل وممارسات المحسوبية، في الوقت الذي يحاول فيه «سماسرة» أخذ ثروات اليمن وبيعها بأرخص الأثمان.

أما المسألة الثانية فهي ضرورة أن تقوم وزارة النفط وهيئة المساحة الجيولوجية بتعزيز «القيمة المضافة» بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. وأوضح: «في حال سلّمنا بفرضية أن الشركات العاملة في التعدين هي شركات متخصصة وغير وهمية، فإن على الوزارة والهيئة تعزيز القيمة المضافة، أي إلزام الشركات العاملة في استخراج المواد المعدنية من المواقع المرخص لها، بأن تقوم بإنشاء مصانع ومعامل لغسل وفصل وفرز واستخراج المعادن الثقيلة من الرمال السوداء».

ونوَّه جغمان بأنَّ إنشاء مصانع ومعامل لتصفية وفصل الرمال السوداء سيفتح أيضاً مجالاً لتوظيف العمال من السكان المحليين، كما من شأنه أن يزيد نسبة الربح، فبدلاً من بيع الطن بأقل من 100 دولار سيتم بيع هذه المعادن بأكثر من 100 دولار للكيلوجرام الواحد فقط وليس للطن، حيث إن «سعر الخامات المصفاة أكبر من بيع الخام بالجملة بدون تنظيف» وفق تصريحاته لـ«بقش».

وباطلاع «بقش» على منصات لبيع وشراء المنتجات، مثل «علي بابا» و«ميد إن تشاينا»، يَظهر أن متوسط سعر رمل الروتيل الطبيعي «التيتانيوم» المصفَّى -على سبيل المثال- يبلغ 100 دولار للكيلوجرام الواحد، في حين يتجاوز سعره 1200 دولار للطن الواحد في المتوسط.

ووفق جغمان، يُمثِّل تصدير الرمال السوداء بدون تنقية خسارةً اقتصادية واضحة، حيث إن نسبة التركيز في هذه الرمال تبلغ حوالي 3.5% من العناصر المعدنية الثقيلة، ما يعني أنه يمكن استخراج قرابة 30 كيلوجراماً من كل طن، وإذا كان سعر طن الخام المصفَّى عالياً بالأساس، فإن سعر الطن الخام غير المصفَّى يُفترض أن يكون أعلى بأضعاف.

وأكد الخبير الجيولوجي على خطورة تجريف الرمال السوداء من خلال الشيولات ومسح الشاطئ، واصفاً ذلك بأنه عبث بالبيئة الشاطئية إلى جانب كونه إهداراً للثروة المعدنية اليمنية، ويضيف: «لذلك فإن إنشاء مصانع لتصفية الرمال السوداء سيساهم في الحفاظ على البيئة أيضاً».

#### الهيئة ترد: الأمر ليس تهريباً

أصدرت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية في عدن بياناً قالت فيه إن ما يُنشر هو «معلومات مغلوطة» و«إشاعات تستهدف مؤسسات الدولة وهيئاتها الشرعية».

وفي الوقت الذي تم فيه -بمنصات التواصل- وصفُ خروج الرمال السوداء من اليمن بأنه «تهريب»، نفت الهيئة وجود أي عمليات تهريب لخامات الرمال السوداء، وقالت إن عملية التصدير الأخيرة التي تمت عبر ميناء المكلا جرت بإجراءات رسمية ومعاينات دقيقة من قِبل لجنة مختصة تضم ممثلين عن العديد من الجهات الحكومية المعنية، بما في ذلك الأمن السياسي، خفر السواحل، حماية الميناء، والمخابرات العامة، إضافة إلى هيئة المساحة الجيولوجية.

أضافت الهيئة أن عملية التصدير كانت لصالح شركة الحصان الأسود للتعدين والتصدير، وأنها شركة تمتلك كافة التراخيص القانونية، بما فيها ترخيص تعدين برقم (1/2023) الصادر من الهيئة بعدن والمصدَّق عليه من وزير النفط والمعادن، مشيرةً إلى أن الشركة تمتلك المستندات الرسمية اللازمة لتصدير الموارد المعدنية.

هذا وكانت الشركة نفسها في يوليو 2021 حاولت تصدير 500 طن من الرمال السوداء إلى الصين بموافقة المدير السابق لفرع الهيئة بحضرموت المهندس صلاح بابجير، والذي أعطى تصريحاً بإخراج هذه الكمية بغرض التحليل وإجراء التجارب نصف الصناعية، وهو ما رفضته الأوساط الحضرمية بشدة باعتبار ذلك مخالفة للقانون، لتتدخل الأجهزة الأمنية لإيقاف تصدير الشحنة بعد أيام قليلة من الموافقة على التصدير.

وتساءل محللون حول الأسباب التي تجعل الشركة تمتلك ترخيص تعدين رسمياً يخولها التصدير حسبما ذكرته الهيئة بعدن، رغم كون الشركة حاولت تمرير شحنة سابقاً حجمها 500 طن دون أن يكون لديها ترخيص، مشيرين إلى أن من المفترض عدم قبول التعامل مع شركة سبق وعمدت إلى القيام بخطوة مخالفة للقانون قبل سنوات.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

# على وقع انهيار الصرف.. عجز حكومي ومطالبات بتوحيد المركزي والسياسة النقدية

مع انهيار سعر الصرف فوق 2050 ريالاً للدولار الواحد للمرة الأولى تاريخياً، وصل سعر صرف الريال السعودي أيضاً إلى مستوى 534 ريالاً بعدن، وهو ما تساوى تقريباً مع سعر صرف الدولار في صنعاء.

وإثر انهيار سعر الصرف أعلن عدد كبير من شركات الصرافة وقف عمليات البيع والشراء حتى إشعار آخر، وأكّدت شركات صرافة لـ«بقش» أن سعر الصرف ارتفع وسط عمليات مضاربة حادة.

## عجز مالي ونفقات حكومية هائلة

رشيد الحداد، الصحفي والخبير الاقتصادي، قال لـ«بقش» إن تجاوز سعر الصرف 2000 ريال للدولار الواحد كان متوقعاً وسط عدد من العوامل التي أدت إلى هذا الانهيار وستدفع بالعملة المحلية نحو مزيد من الانهيار خلال الفترة المقبلة.

ومن هذه العوامل استمرار حكومة عدن في صرف رواتب تقارب 120 مليون دولار شهرياً لموظفيها ومسؤوليها في الخارج، واصفاً الحكومة بأنها هي نفسها تمارس المضاربة عبر البنك المركزي الذي يعمل على شراء العملة والحصول عليها للإيفاء بالتزامات الحكومة.

ومن العوامل أيضاً، وفق تصريحات الحداد، عدم قدرة حكومة عدن على إجراء إصلاحات اقتصادية فيما يتعلق باستعادة الكثير من الإيرادات العامة الخارجة عن سيطرتها، حيث لا تزال الحكومة تعمل على موارد محدودة، في حين تراجعت العوائد من ميناء عدن بسبب تراجع حركة الملاحة فيه إلى أدنى المستويات.

كما لا تزال موارد النفط والغاز في مأرب، والتي تُعد أبرز أهم الموارد اليومية، خارج سيطرة الحكومة رغم مرور تسع سنوات على نقل عمليات البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، حيث ترفض السلطات في مأرب التعامل مالياً مع مركزي عدن.

ذلك يُضاف إلى ارتفاع معدل إنفاق الحكومة، مقابل محدودية الإيرادات التي تحصل عليها، لعدم تمكنها من انتزاع الكثير من الإيرادات التي لا تزال تحت سيطرة مراكز قوى عسكرية وقبلية في المحافظات.

كذلك أشار الحداد إلى «تراجع السعودية عن تقديم الدفعة المالية الأخيرة من المنحة المقدرة بـ1.2 مليار دولار، حيث ربطت المملكة تقديم الدعم المالي بإجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية كشرط للدعم، إلا أن هذه الإجراءات لم تُطبق على أرض الواقع».

وقد تم استخدام آخر دفعة مالية تسلمتها حكومة عدن من السعودية، في الإعلان عن مزادات علنية لبيع العملة الصعبة، وسط تراجع الإقبال على هذه المزادات.

وتواجه حكومة عدن المعترف بها دولياً أزمة مالية كبيرة جداً دفعتها للعودة إلى الدين العام الداخلي وأعلنت خلال الأسابيع الماضية عن حاجتها للحصول على الأموال عبر أدوات الدين العام الداخلي، وهو ما يؤكد أن العجز ليس فقط في العملة الأجنبية، بل أيضاً في ميزانية الحكومة، وسط غياب قيادة البنك المركزي منذ أشهر وغياب الدولة الحقيقية القادرة على حماية سعر الصرف، وإحداث تغيير اقتصادي حقيقي، حسب قول الحداد.

وهذه «الانتكاسة» تهدد أيضاً مساعي السلام، خصوصاً أن جهود المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ تتركز حول إنهاء الانقسام النقدي والمالي، إلا أن ما يحدث من انهيار كبير في العملة من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر ويعيق أي جهود دولية رامية إلى إنهاء الانقسام النقدي.

كما سيزيد انهيار سعر الصرف من تدهور الوضع المعيشي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وارتفاع تكاليف الخدمات العامة، مما سيتسبب في مضاعفة تدهور الوضع الإنساني، وفقاً للحداد.

بدوره قال الصحفي فتحي بن لزرق إن من أسباب الانهيار هو أن 70% أو أكثر من إيرادات الدولة التي كانت تحصلها إلى البنك المركزي قبل الحرب لا تزال مفقودة وبيد أطراف الصراع والنفوذ في عموم محافظات حكومة عدن من عدن إلى تعز ومأرب والمكلا وغيرها.

وتستولي هذه الأطراف بصورة غير مشروعة على كمية نقد محلية هائلة تقدر بمليارات الريالات اليمنية وفقاً لرئيس تحرير عدن الغد، وهذه الأطراف لا تستثمر هذه الأموال داخل البلاد بل خارجها، فتضطر لتبديل هذه الأموال بنقد أجنبي وبكلفة مرتفعة عن السوق، لتتسبب أولاً في رفع قيمة الدولار، وثانياً في شحة النقد الأجنبي.

## سوق الصرافة والعملة الوطنية

### مطالب بتوحيد البنك والسياسة النقدية

يؤكد المبعوث الأممي إلى اليمن «هانس غروندبرغ» على ضرورة توحيد البنك المركزي اليمني والسياسة النقدية كبداية لاستقرار الاقتصاد وتخفيف التوترات، في الوقت الذي يرى فيه خبراء اقتصاد أن مثل هذه الخطوة تحتاج إلى تحرك فعلي على الأرض دون تسويف أو عرقلة من قبل أي أطراف خارجية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ووسط الانقسام النقدي ووجود بنكين في صنعاء وعدن، تعاني حكومة عدن من تراجع الإيرادات إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق وفق وكالة رويترز، في الوقت الذي لم يتمكن فيه بنك عدن المركزي من إنفاذ سيطرته وأداء مسؤولياته على كافة المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة.

ونقلت الوكالة في أكتوبر عن مصادر بحكومة عدن، إنَّ الحكومة تواجه أزمة مالية خانقة غير مسبوقة، مما تسبب في تأخر صرف رواتب الموظفين لشهرين والعجز عن توفير الوقود لمحطات توليد الكهرباء.

وبلغ العجز في ميزان المدفوعات ذروته بفعل النقص الحاد في الموارد الحكومية، وزيادة الطلب على العملة الأجنبية لتغطية فاتورة الاستيراد، في الوقت الذي تقول فيه الحكومة إنها بحاجة إلى الدعم من السعودية والإمارات والمانحين لتغطية متطلباتها ومتطلبات موظفيها.

### موظفو مركزي عدن يطلبون اللجوء في الخارج

في حين يمر بنك عدن المركزي بأسوأ حالاته، تم تداول معلومات مؤكدة عن تقديم أحد المسؤولين في البنك اللجوء الإنساني في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد قدومه إليها ضمن وفد من البنك للمشاركة في دورة تدريبية، في خطوة ليست الأولى من نوعها.

وتقدَّم بكيل سلطان، وهو المدير العام المساعد للنقد الأجنبي وشؤون الصرافة في بنك عدن المركزي، بطلب للجوء إلى أمريكا بعد وصوله لحضور الدورة التدريبية، وبهذا الطلب ارتفعت طلبات اللجوء الإنساني لموظفي البنك المركزي إلى نحو ستة طلبات تقريباً، حيث استغل الموظفون ترشيحهم للدورة وفضَّلوا عدم العودة إلى اليمن.

وقال مسؤول في البنك المركزي إن زملاء له من عدة محافظات، هي تعز ولحج والضالع وحضرموت، طلبوا اللجوء إلى خارج اليمن بعد ترشيحهم لاستحقاقات رسمية خارجية، رغم حصولهم على مزايا ومستحقات عديدة دون غيرهم.

وتفيد المعلومات التي حصل عليها بقش بأن طالبي اللجوء يشملون ياسر القباطي، مدير عام المراسلات الخارجية بقطاع العلاقات الخارجية، إذ فضل عدم العودة من أمريكا عقب ترشيحه من العلاقات الخارجية للبنك، ونادر فضل، وهو مهندس بإدارة الحاسب الآلي، إلى دولة أخرى يرجَّح أنها ألمانيا أو ماليزيا، وكذلك ثابت الجرادي نجل مدير إدارة الفروع بالبنك الذي لجأ إلى ألمانيا، كما طلب الموظف أيمن الكهلاني اللجوء في بريطانيا بعد دخولها بفيزا مشاركة بدورة تدريبية من إدارة الحاسب الآلي، وذلك خلال فترة إدارة المحافظ الأسبق محمد زمام. ومن قبل غادر عمرو بازغيفان العلاقات الخارجية للبنك إلى دولة قطر في العام 2017 خلال فترة إدارة المحافظ الأسبق منصر القعيطي.

وتشير المعلومات إلى أنه تم مؤخراً توقيف جواد بحصو، وهو موظف في العلاقات الخارجية للبنك المركزي بمطار القاهرة، من قبل الأمن المصري، وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة، وذلك بعد أن قدّم محافظ بنك عدن المركزي أحمد غالب المعبقي بلاغاً إلى السلطات المصرية للقبض على بحصو تخوفاً من لجوئه أيضاً.

وتشهد الدورات التدريبية وبرامج التعاون المشترك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، استغلالاً من قبل موظفي بنك عدن المركزي للخروج من اليمن وتقديم اللجوء في الخارج.

وسبق لـ«نقابة الصرافين الجنوبيين» أن اتّهمت قيادات بنك عدن المركزي بالفساد والتلاعب والفوضى داخل أروقة البنك، والعبث المنظم بأموال واحتياطيات الشعب، معتبرةً أن ارتفاع أسعار الصرف بشكل حاد ليس له مبرر اقتصادي ويثير قلق المواطنين ويتسبب في اضطراب حركة التجارة والنشاط الاقتصادي.

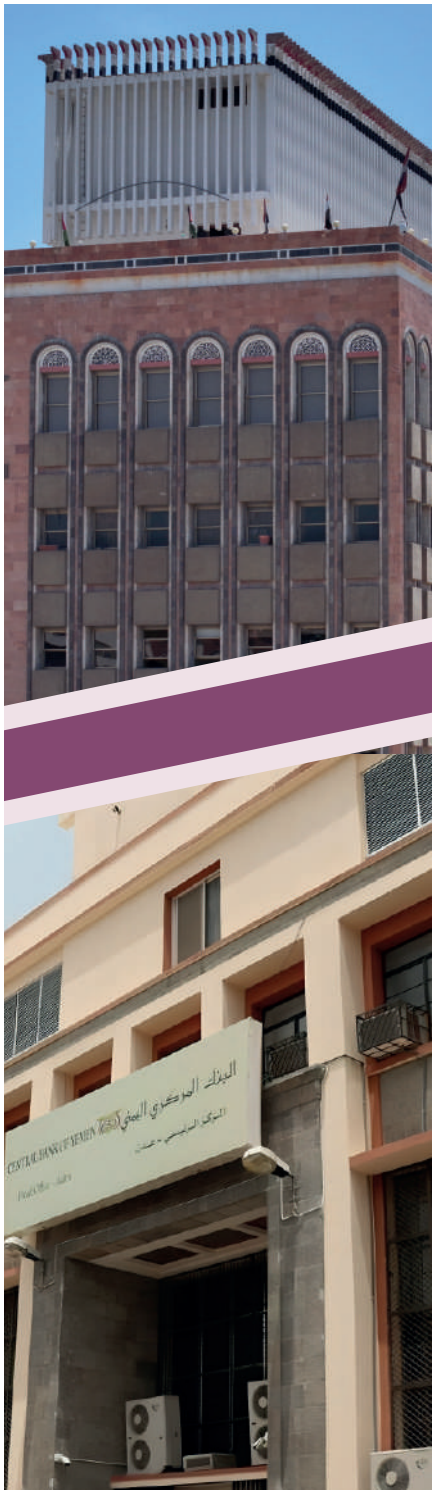

## سوق الصرافة والعملة الوطنية

### فريق الخبراء: صنعاء ستطبع المزيد من العملة

في تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن، أورد الفريق أن حكومة صنعاء قامت بثلاث محاولات لجلب العملات الورقية وجوازات السفر المطبوعة في الخارج بشكل غير قانوني، وأبلغ الفريق عن ضبط سندات إذنية مزوَّرة بقيمة 35 مليار ريال يمني، وجوازات سفر مزورة طُبعت بشكل غير قانوني في الخارج وتم تهريبها إلى اليمن.

و«بصرف النظر عن توجيه الحوثيين رسالة قوية بشأن مطالبتهم بحقهم الاقتصادي السيادي في إصدار عملتهم الخاصة، اعتمدوا هذا التدبير لتوليد الأموال بدون الاعتماد على مصادر خارجية، فبوسعهم أن يستخدموا تلك الأموال بسهولة لأغراضهم العسكرية دون خشية من كشف أمرهم» وفقاً للتقرير.

وفي أغسطس 2023 حاولت حكومة صنعاء طباعة عملات ورقية بواسطة مطبعة في الصين، كما جرى الاتصال بشركة في إندونيسيا لتوريد ورق الأمن والحبر ولوازم طباعة أوراق العملات الورقية المصرفية والسندات الإذنية والطوابع المالية وجوازات السفر.

وراسل الفريق إندونيسيا والشركة المعنية من أجل تقديم المعلومات ذات الصلة، لكن الفريق لم يتلق أي رد، وأشار إلى أنه لم يتقدم بنك عدن المركزي أو حكومة عدن من قبلُ بأي طلب من هذا القبيل لدى هذه الشركة.

وفي نهاية مارس 2024، أعلن بنك صنعاء المركزي عن إصدار عملة معدنية من فئة 100 ريال يمني لاستبدال العملات الورقية التالفة، وذكر الفريق أن العملات الورقية القديمة من فئة 100 ريال تصل قيمتها إلى 12 مليار ريال لا تزال قيد التداول.

وقامت حكومة صنعاء بسك النقود المعدنية محلياً لعدم القدرة على طباعة العملات الورقية في اليمن والتي تتطلب ورق الأمن وخيطاً وحبراً خاصاً، ويصعب الحصول عليها من الخارج.

ووفق التقرير فإن حكومة صنعاء ستصدر المزيد من هذه النقود المعدنية أو العملات الورقية لتمويل الأنشطة الحربية، ولتحديد مكانتها كمركز القوة لاقتصاد مستقل.

### اختراق بطاقات «فيزا كارد» بنك اليمن والكويت

في أكتوبر الماضي أكد ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي أنهم تعرضوا لسحب أموالهم من بطاقات الإنترنت الافتراضية التابعة لبنك اليمن والكويت، متهمين البنك بعدم اتخاذ إجراءاته تجاه الحادثة، وبأنه لم يعلم بالأساس بوقوع الأمر إلا من خلال اتصالات العملاء.

وقال المستخدمون إنهم تلقوا رسائل بعمليات سحب من بطاقاتهم، وإن سحبها جرى عبر مواقع من نيجيريا، وعندما تمت مطالبة البنك باتخاذ الإجراءات الطبيعية، لم يرد مختصو البنك إلا بعد مرور أيام على سحب الأموال، وطالبوا العملاء بالحضور إلى البنك من أجل «مطابقة التوقيع».

وذلك ما أثار استياء العملاء معتبرين أن الأحرى هو التعامل مع الحادثة وإبلاغ شركة «ماستر كارد»، فضلاً عن أن متعاملين بالبطاقات البنكية ليس بالضرورة أن يكون لهم حسابات مصرفية في البنك من أجل مطابقة التوقيع، حد قولهم.

وأكد مصدر مصرفي ببنك اليمن والكويت لـ«بقش» أنَّ عمليات سحب الأموال من قبل الهاكر النيجيري طالت العديد من بطاقات البنك، وتم تصفير البطاقات وسحب كل دولار فيها، مشيراً إلى أن من قام بسحب بطاقات ماستر كارد أجرى عمليات شراء منتجات عبر منصات تجارية إلكترونية مثل «شي إن» و«علي بابا».

ورداً على الأمر، أصدر بنك اليمن والكويت توضيحاً قال فيه إنَّ الحادثة طالت عدداً محدوداً من بطاقات الإنترنت الافتراضية، بعد أن «أُسيء استخدام إحدى البطاقات في مواقع غير آمنة، مما أتاح لطرف آخر (لم تُسمّه) الوصول إلى أرقام 7% من إجمالي البطاقات».

وذكر البنك أنه اتخذ إجراءات سريعة لمعالجة الموقف، وتم حصر قيمة المبالغ المسحوبة بـ10 آلاف دولار قال البنك إنه سيتم استردادها بالكامل وفق الإجراءات المعتادة من شركة ماستركارد، مضيفاً أن الوصول للبيانات وحالات الاختراق ليست أمراً غريباً «فهي تكرار دوري يشهده القطاع المصرفي والعالم الرقمي ككل، وتقوم الشركات العالمية بإجراءات دائمة لتطوير معايير الأمان».

وتم تعويض المبالغ المخصومة وإصدار بطاقات جديدة للعملاء المتضررين وفق البنك الذي أكد ظهور ثغرات أمنية نتيجة هذه الحادثة، مشيراً إلى أن عملاءه لن يتأثروا بأي خسائر مادية نتيجة للحادثة.

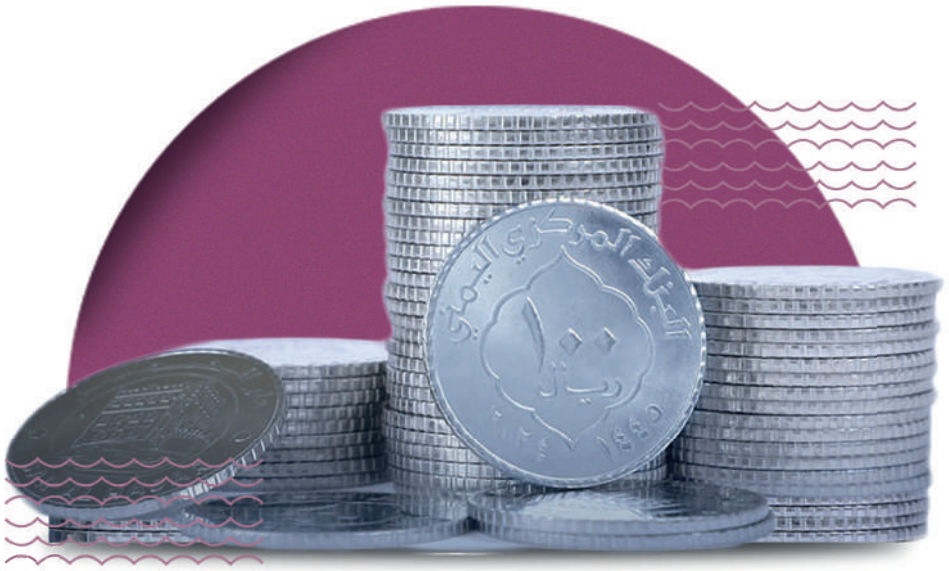

# معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر أكتوبر 2024

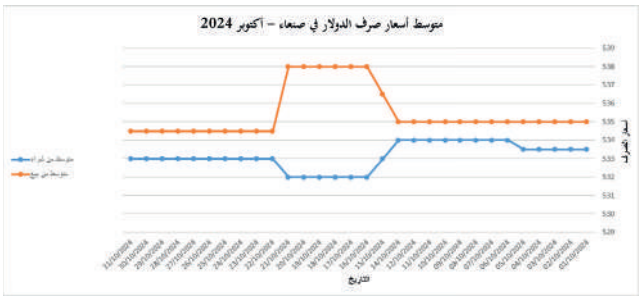


متوسط البيع 535.5 ريال | متوسط الشراء 533.2 ريال

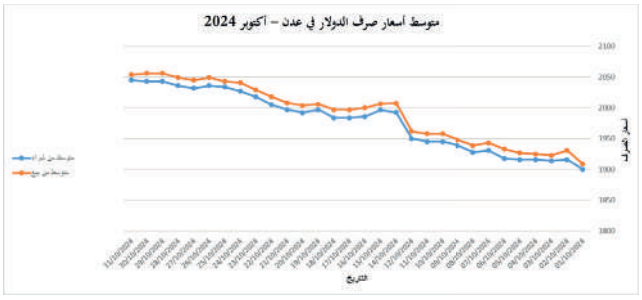


متوسط البيع 1992 ريال | متوسط الشراء 1980.3 ريال

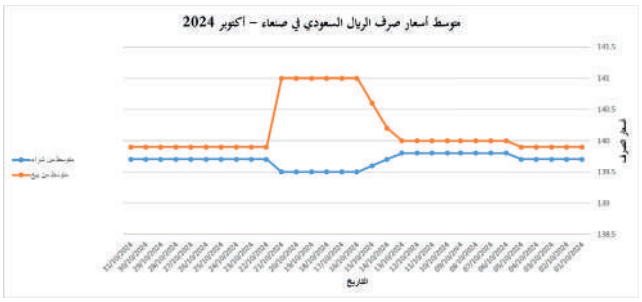


متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.7 ريال

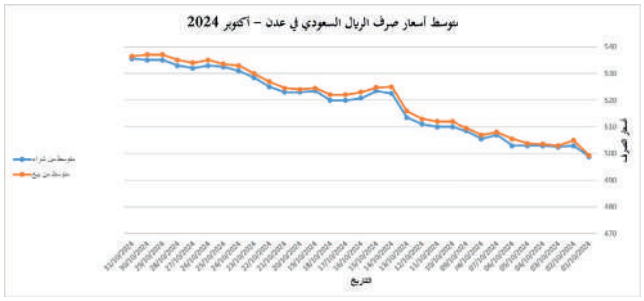


متوسط البيع 520.5 ريال | متوسط الشراء 518.9 ريال

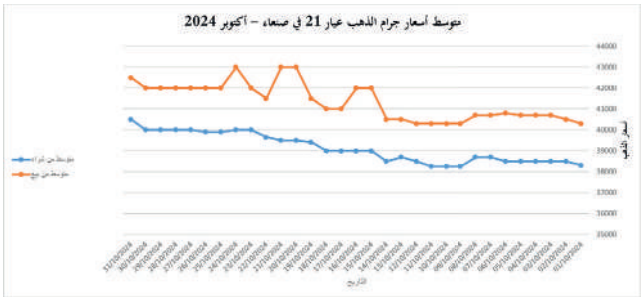


متوسط البيع 41,350 ريال | متوسط الشراء 39,130 ريال

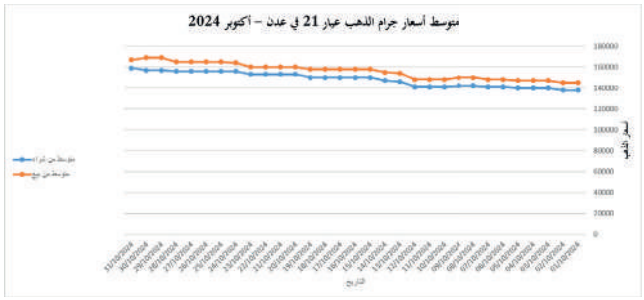


متوسط البيع 156,100 ريال | متوسط الشراء 148,160 ريال

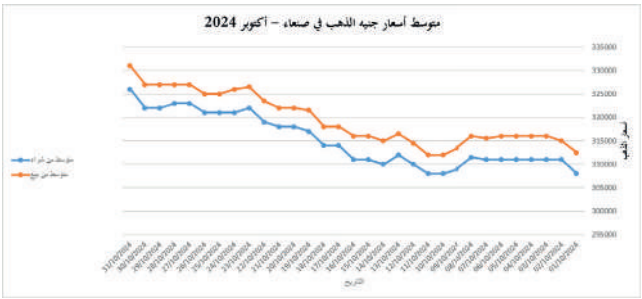


متوسط البيع 319,520 ريال | متوسط الشراء 315,020 ريال

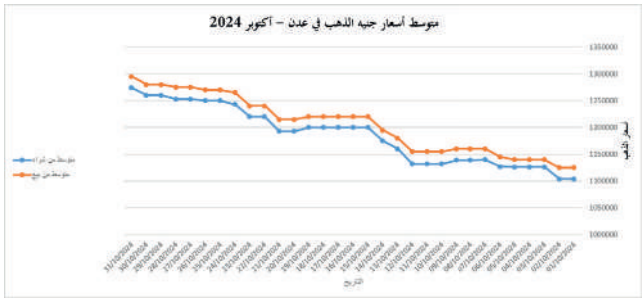


متوسط البيع 1,205,000 ريال | متوسط الشراء 1,184,870 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

# برنامج الغذاء يقطع المساعدات عن المستفيدين ويمنيون يسدون الجوع بالنباتات

في تحديثاته الأخيرة لشهر أكتوبر، قال البنك الدولي إن معدلات انعدام الأمن الغذائي في اليمن ارتفعت هذا العام بأكثر من مليون شخص إضافي مقارنة بالعام الماضي، وإن عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد ارتفع بنسبة 6% بين عامي 2023 و2024، لعدة عوامل بما فيها تزايد حدة الصراع والصدمات المرتبطة بالمناخ، مثل الجفاف والفيضانات.

وارتفعت تكلفة سلة الغذاء إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة انخفاض قيمة العملة، ونقص القدرة الشرائية، وارتفاع تكاليف الوقود والمدخلات الزراعية في مناطق حكومة عدن، مما جعل الغذاء غير ميسور التكلفة بالنسبة للعديد من شرائح السكان، خاصة الأكثر ضعفاً، وفق البنك الذي توقَّع أن يواجه 24% من السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة (يوليو – ديسمبر 2024).

بسبب برنامج الأغذية.. سد الجوع بأوراق النباتات

أدى تقليص مساعدات الأمم المتحدة في اليمن إلى نتائج كارثية دفعت يمنيين في عدة مناطق يمنية للجوء إلى أوراق الشجر والنباتات كوجبة غذائية تسد الجوع بسبب عدم تقديم المساعدات أو إنقاصها على المستفيدين الذين يتهمون برنامج الأغذية العالمي بعدم الدقة في البيانات، وبأن البرنامج يعتقد أن بعض الأسر قد تحسَّن دخلها، وهو ما يبرر به إنقاص المساعدات أو عدم توزيعها وفق اطلاع بقش.

وأسقط برنامج الأغذية العالمي 30% من المستفيدين من قوائم المساعدات النقدية بمناطق حكومة عدن، وتلقى مواطنون إشعارات نصية على الهواتف تفيد بإسقاط أسمائهم من القوائم، وسط مخاوف من أن يفاقم ذلك تردي الأوضاع المعيشية الصعبة المتزامن مع انهيار العملة المحلية.

وفي محافظة تعز وحدها، قام البرنامج بحذف أكثر من 33 ألف حالة من المستفيدين من المساعدات، ما يمثل قرابة 38% من نسبة احتياج العائلات في مناطق حكومة عدن بالمحافظة، بينما أُسقطت 840 أسرة تقريباً من كشوفات المستفيدين في مديرية المقاطرة بمحافظة لحج، وارتفع الرقم إلى 1968 عائلة في مديرية تبن و497 حالة في الحوطة مركز المحافظة.

ويؤكد مواطنون يمنيون أن تحسّن دخل الأسر ليس موجوداً إلا في مسوحات المنظمات الدولية فقط، بينما يعبر الواقع عن تفاقم الأزمة الإنسانية في مختلف المناطق، حيث يزداد تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وسط غلاء الأسعار وبيع الأثاث والممتلكات الخاصة لسد الاحتياجات اليومية.

ويشير آخرون إلى أن أسراً تلجأ إلى بيع السلال الغذائية أحياناً ليس لتوفر الغذاء لديهم، ولكن للحصول على أموال من أجل الوفاء بالتزامات أخرى، كشراء الأدوية والملابس والمستلزمات الدراسية للأبناء.

وفي يوليو الماضي، قال برنامج الأغذية العالمي إنه استأنف توزيع المساعدات ولكن بشكل محدود خصوصاً في مناطق سيطرة حكومة صنعاء بعد توقف دام قرابة ستة أشهر منذ ديسمبر 2023، بسبب ما قال إنه تضييق لأداء أنشطة البرنامج في هذه المناطق وكذلك تراجع التمويل الدولي.

لكن مع استئناف المساعدات، كانت التوزيعات ضئيلة للغاية، إلى الحد الذي دفع أسراً في مناطق بلحج وتعز إلى استخدام أوراق النباتات في الوجبات التي انخفضت بالأساس من ثلاث إلى وجبتين يومياً. وتشمل هذه النباتات، حسب التقارير، الحلص والضدح والبقلة، وتدخل في وصفات غذائية موروثة قديمة. وهناك أفراد باتوا يعملون في حصاد هذه النباتات وبيعها للتمكن من الحصول على الأموال.

وبالنظر إلى محتوى السلة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، فإنها لم تعد تحتوي على أكثر من 4 لترات من الزيت، و3 كيلوغرامات من البقوليات، مع وجود مادة الأرز أو عدم وجودها في بعض الحالات، في حين لم تتجاوز المساعدات هذا العام 20 كيلوغراماً من الدقيق بدلاً من 70 كيلوغراماً في السابق.

وحسب رئيس لجنة الإغاثة بحكومة عدن ومستشار وزير الإدارة المحلية، جمال بلفقيه، فإن خفض المساعدات الأممية تدرَّج منذ سنوات، إذ كان عدد المستهدفين 12 مليون شخص منذ بداية الأزمة، ثم تم خفضهم منذ عام 2018 بنسبة 30% إلى أن وصلت النسبة إلى 60%.

وتؤكد الأمم المتحدة أنه رغم موسم الحصاد الذي يجلب بعض التحسينات الموسمية، إلا أن إنتاج المحاصيل لا يساهم إلا بشكل طفيف في استهلاك الأسر الزراعية للغذاء، لذا فإنه حتى في فترة الحصاد تستمر الأسر الفقيرة في مواجهة الاعتماد الكبير على السوق وسط أسعار المواد الغذائية التي يصعب الوصول إليها.

ونظراً لضعف القدرة الشرائية واستمرار توقف المساعدات الغذائية من قبل برنامج الأغذية العالمي في مناطق حكومة صنعاء وعدد من مناطق حكومة عدن، فمن المرجح أن تستمر ملايين الأسر الفقيرة في مواجهة فجوات في استهلاك الغذاء في جميع أنحاء اليمن، مع القلق بشكل خاص على النازحين داخلياً والأسر المتضررة من الفيضانات والأسر الفقيرة التي تعتمد على العمل اليومي.

## الاقتصاد والوضع الإنساني

### فتح السفارة الهندية بصنعاء

لأول مرة منذ قرابة 10 سنوات، أُعيد فتح مكتب السفارة الهندية في صنعاء لاستلام معاملات اليمنيين وإرسالها إلى مقر السفارة الهندية في الرياض لإصدار التأشيرات. وقالت إدارة مطار صنعاء الدولي إن على الراغبين في السفر إلى الهند تقديم جوازاتهم إلى القنصلية الهندية للحصول على تأشيرات السفر.

ووفق القنصل اليمني في مومباي يحيى غوبر، فإنه سيتم أيضاً استلام المعاملات في عدن مرة واحدة كل أسبوع في مدرسة غاندي، لإرسالها إلى القنصلية الهندية بصنعاء للحصول على الموافقة قبل إرسالها إلى السفارة الهندية، التي تتخذ من الرياض مقراً لها، لإصدار التأشيرة.

وحسب المعلومات المتوفرة فقد وسَّعت السفارة الهندية لدى اليمن من عملها القنصلي بمقر سفارتها في صنعاء، ومنحت المكتب صلاحيات كانت ممنوحة للقنصلية الهندية في جيبوتي منذ العام 2016.

وكانت القنصلية الهندية بجيبوتي تمنح الموافقة للمسافرين اليمنيين إلى الهند قبل رفع أوراقهم إلى السفارة الهندية لدى اليمن لمنحهم تأشيرة الدولة.

وكانت السفارة الهندية لدى اليمن قد نقلت إلى الرياض مع اندلاع الحرب في البلاد وسط مغادرة البعثات الدبلوماسية في اليمن، وأبقت السفارة عدداً محدوداً من الموظفين في مقر سفارتها بصنعاء لاستلام معاملات اليمنيين الراغبين بالسفر وفقاً لمعلومات بقش.

من جانب آخر أعلنت شركة اليمنية للطيران عن تشغيل رحلتين أسبوعياً من وإلى مطار دبي الدولي (عدن – الريان – دبي)، كل يوم إثنين وجمعة، اعتباراً من تاريخ 28 أكتوبر 2024، كما قالت هيئة الطيران المدني التابعة لحكومة عدن إنها بحثت مع شركة الخطوط الجوية الأردنية استئناف تشغيل رحلات الشركة إلى مطار عدن الدولي، بعد توقف دام لسنوات، في حين شهد مطار عتق الدولي بمحافظة شبوة تسيير أول رحلة مغادرة من المطار إلى مطار جيبوتي الدولي بعد سنوات من التوقف.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

# رُهاب اقتصادي سعودي من الصراع و«البحر الأحمر»

في الوقت الذي تزايدت فيه وتيرة التوتر بين «إيران» و«إسرائيل» إثر هجوم الأخيرة على مواقع عسكرية إيرانية مع استثناء المنشآت النفطية والنووية في «طهران»، ومع استمرار الحرب الإسرائيلية على «غزة» والتي أتمَّت عاماً كاملاً في 07 أكتوبر 2024، والحرب على «لبنان» أيضاً، مع استمرار أزمة «البحر الأحمر» وتداعياتها في المنطقة والعالم؛ فإنّ المشهد المتوتر برمّته لا يزال يلقي المخاوف على الدول العربية، وبالأخص تلك التي تتبنّى مشاريع «طموحة» مثل «السعودية».

المملكة العربية السعودية تمر بحالة أشبه بـ«ضبط النفس» إزاء ما يحدث في المنطقة العربية من توترات خلّفتها الحرب الإسرائيلية على غزة. إذ تسعى السعودية إلى إعادة تشكيل اقتصادها النفطي وتنويعه من خلال المشاريع التحولية التي أدت إلى عجز في الميزانية وتزايد في الديون، حيث يقدَّر العجز في ميزانية العام الجاري بواقع 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أعلى بنقطة مئوية عن تقديرات رسمية سابقة، كما ارتفعت ديون السعودية للربع الثالث من 2024 مسجلةً 1.16 تريليون ريال، بارتفاع نسبته 16.4% على أساس سنوي.

ويعود ارتفاع العجز والدين السعوديَّين إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري على المشاريع، وسط تراجع أسعار النفط بنحو الخُمس منذ بداية هذه السنة، بموازاة خفض المملكة لإنتاجها من الخام إلى 9 ملايين برميل يومياً.

وبعد ثماني سنوات من إعلان ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عن رؤية 2030 عن خطته لإعادة تشكيل الاقتصاد لمرحلة ما بعد النفط (رؤية 2030 السعودية)، تواجه هذه الرؤية ومشاريعها صعوبات وتخفيضات في نفقاتها تكشف عن ضغوط مالية على المملكة، كما سيتم توضيحه تالياً.

## أولاً: أين وصلت مشاريع الرؤية؟

تصل قيمة المشاريع المرتبطة برؤية 2030 السعودية خلال 8 سنوات إلى 1.3 تريليون دولار على أقل تقدير وفق متابعة «بقش» لهذا الملف. وتشير بيانات شركة الاستشارات العقارية «نايت فرانك» إلى ارتفاع حجم المشاريع السعودية بنسبة 4% على أساس سنوي، على رأسها مشروع مدينة «نيوم» المتقدمة تقنياً والمستدامة بيئياً شمال غرب السعودية على خليج العقبة والبحر الأحمر، وهي المدينة الهادفة إلى جذب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية السعودية، وتبلغ مساحتها المفترَضة قرابة 26,500 كيلومتر مربع، وهي مساحة تقل قليلاً عن مساحة دولة «بلجيكا».

وتمت ترسية عقود عقارية في السعودية بقيمة 164 مليار دولار منذ عام 2016، إذ تم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الأموال بمبلغ يقارب 29 مليار دولار لمشاريع مدينة «نيوم» التي تبلغ قيمتها الإجمالية 1.5 تريليون دولار، شاملةً مشروع مدينة «ذا لاين» التي يجري العمل عليها وترغب السعودية في إكمال إنشائها في 2030.

كما تعمل السعودية على مشروع «الرياض الخضراء» بأكثر من 20 مليار دولار، والذي تقول المملكة إنه يهدف لتحسين جودة الهواء وخفض درجات الحرارة عن طريق زراعة المزيد من الأشجار، وتريد إدرار عوائد اقتصادية من خلاله تُقدَّر بـ19 مليار دولار بحلول عام 2030.

لكن مشاريع السعودية واجهت خفضاً في الإنفاق وتراجعاً في الطموحات. حيث لم تنفذ الحكومة السعودية الكثير من خطط المرحلة الأولى من مشروع «نيوم» بسبب مواجهة حقيقة أن التكاليف ضخمة للغاية في وقتٍ تنفق فيه البلاد أكثر بكثير مما تجنيه.

ووفقاً لمجلة «نيوزويك» الأمريكية، فإنه يُزعَم أن مشروع «نيوم» أكبر مشروع بناء على وجه الأرض، إلا أن المشروع الرئيسي لشركة نيوم، تعرّض لانتقادات من المجتمع الدولي بسبب طموحه وجدواه، إذ تم تسليط الضوء على التكلفة والجدول الزمني ومواد البناء كقضايا رئيسية، كما تم انتقاد استخدام «مخطط جمع البيانات» المقترح الذي من شأنه أن يعوض السكان مقابل استخدام بياناتهم

ومن المقرر في العام 2025 افتتاح متنزه ترفيهي تحت اسم «أكوارابيا»، وهو جزء من أهداف «محمد بن سلمان» لجعل السعودية وجهة سياحية، على الرغم من أن صور الأقمار الصناعية تؤكد أن الموقع لا يزال في مراحل البناء.

ومشروع «ذا لاين» الذي كان مخططاً له أن يعيش في ناطحات السحاب فيه نحو 1.5 شخص بحلول 2030، أصبح متوقعاً أن يستوعب فقط أقل من 300 ألف ساكن بحلول ذلك العام. وبعد أن كان الهدف بأن يمتد «ذا لاين» لمسافة 170 كيلومتراً على طول ساحل البحر الأحمر، تؤكد وكالة «بلومبيرغ» أنه لن يتم الانتهاء سوى من 2.4 كيلومتر فقط بحلول 2030.

وحسب مراجعات بقش، تم تعليق إنشاء محطة تحلية المياه المتطورة بتكلفة 1.5 مليار دولار في مشروع «ذا لاين». وهي محطة كانت مخصصة للمنطقة الصناعية «أوكساجون»، وكان يُفترض أن توفر المحطة قرابة مليوني متر مكعب من المياه يومياً، ونتيجة لذلك لا يزال عنصر رئيسي من البنية التحتية الأساسية لنيوم موضع شك وفقاً للتقارير.

## أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

وتواجه «نيوم» بشكل عام صعوبات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تحصل السعودية في العام 2023 سوى على نحو 11 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، أي حوالي 1% أو أقل من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار جذب الاستثمارات إلى المملكة، يشار إلى أن السعودية عملت هذا العام على إلزام الشركات الأجنبية بنقل مقراتها الإقليمية إلى الرياض مالم فستخسر الشركات تعاقداتها مع الحكومة. وفي أكتوبر الماضي قالت وزارة الاستثمار السعودية إن 540 شركة أجنبية باتت تعتمد الرياض مقراً إقليمياً.

### زعزعة المشاريع وفقدان الثقة الدولية: مخاوف السعودية من «البحر الأحمر»

أمام استمرار عمليات قوات «صنعاء» على السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، تقف السعودية على منطقة الحياد إزاء الأزمة في الممر الاستراتيجي الذي يشكل نقطة حيوية للتجارة الدولية خصوصاً لنقل النفط والبضائع بين «آسيا» و«أوروبا». فمع ارتفاع حدة الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة البحرية، تتزايد التحديات التي تواجه المشاريع الاستثمارية الكبيرة في السعودية، ويمكن التأكيد على أن أبرز مشاريع المملكة «نيوم» يقف في «وجه المدفع».

فالبحر الأحمر يُعد جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الاقتصادية للمشروع، إذ يوفّر واجهة بحرية تتيح إنشاء موانئ وشبكات للنقل البحري لتسهيل التجارة والاستيراد والتصدير، إلى جانب إمكانات كبيرة في مجالات السياحة البحرية.

وبينما تتأثر منطقة البحر الأحمر بالتوترات الجيوسياسية والأمنية المتعددة، والتي تشمل الهجمات الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية «اليمن»، فإنّ مليارات الدولارات التي تستثمرها المملكة تبقى تحت التهديد. وقد اعتبرت السعودية أنّ التصعيد العسكري بعد الهجمات الإسرائيلية على «الحديدة» في يوليو الماضي «يُضاعف من حدة التوتر في المنطقة ويضر بجهود إنهاء الحرب على غزة»، داعيةً كافة الأطراف للتحلي بأقصى درجات ضبط النفس والنأي بالمنطقة وشعوبها عن مخاطر الحروب وفقاً للخارجية السعودية.

وتؤدي زيادة تكاليف التأمين والشحن الناجمة عن التوترات البحرية إلى ارتفاع تكاليف المواد الأولية والبضائع المستوردة، وهو ما يؤثر على الإنشاءات وخطط التوسع في مشروع نيوم، وهو ما سيقود بدوره إلى تباطؤ عمليات الإنشاء وتأخير مواعيد إنجاز المراحل المختلفة، مما قد يؤثر على الثقة العالمية في قدرة المشروع السعودي على تحقيق أهدافه.

كما يُولي مشروع نيوم أهمية لحماية البيئة وتحقيق استدامة بيئية، خصوصاً لاستناده إلى مصادر الطاقة المتجددة، إلا أن التوترات العسكرية أو أي تسربات نفطية محتملة من شأنها أن تؤثر على الأنظمة البيئية الساحلية التي يعتمد عليها المشروع.

وتخشى السعودية حدوث تسربات نفطية أو نفايات بحرية قد تصعب من الحفاظ على صورة مشروع «نيوم» كمشروع بيئي مستدام، وهو ما يؤثر على خطط جذب الشركات العالمية المعنية بالاستدامة والتكنولوجيا النظيفة.

وفي حين يعتمد نجاح مشروع «نيوم» على تسهيل الحركة التجارية والنقل البحري عبر البحر الأحمر، فإنّ التوترات الأمنية أدت إلى تقييد حركة السفن وفرض قيود إضافية على الملاحة، رغم تأكيد قوات صنعاء على عدم استهداف السفن غير المرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي التحليلات يُعتقد أن السعودية بحاجة إلى تبنّي استراتيجيات شاملة تضمن استمرارية مشروع نيوم وتحقيق أهدافه، منها «التعاون الدولي» وتعزيزه مع الدول المطلة على البحر الأحمر لضمان حماية الملاحة وتعزيز الأمن البحري، وكذلك «تنويع الشركاء الاقتصاديين» وجذبهم من مختلف الدول لضمان تدفق الاستثمارات في حال تأثرت بعض الشراكات بتوترات سياسية معينة، إضافة إلى الاستثمار في تكنولوجيا مراقبة البحار وتطوير أنظمة أمنية قادرة على حماية المشروع من أي تهديدات محتملة.

### «الاقتصاد» يفك شيفرة «الحياد السعودي»

بعد أن خاضت السعودية حرباً ضد «حكومة صنعاء» (الحوثيين) في إطار التحالف العسكري منذ مارس 2015 حتى هدنة أبريل 2022، يُتناوَل الموقف السعودي تجاه عمليات قوات صنعاء في «البحر الأحمر» واستهداف الداخل الإسرائيلي وأصول وارتباطات إسرائيل في البحر، على أنه «موقف حيادي» ناتج عن مخاوف السعودية من أن أي تحركات ضد صنعاء في موقفها المؤيد لـ«غزة» يعرّض اقتصادها وخططها الاقتصادية وبُنى مشاريعها لمخاطر الاستهداف من جهة، ومن جهة أخرى يعرّض سمعة المملكة لمسألة التواطؤ مع الكيان الإسرائيلي في مجازره ضد الفلسطينيين المدنيين في قطاع غزة.

وبالفعل تتعرض السعودية لانتقادات واسعة على الصعيد العربي خلال حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، لعدة عوامل، منها المساعي إلى اتفاق التطبيع مع إسرائيل برعاية واشنطن والذي تقول الرياض إنه اتفاق سيتم لكن بمقتضى حل الدولتين. كما تشترك السعودية في خط نقل تجاري بري يصل من «الإمارات» إلى إسرائيل عبر السعودية والأردن لنقل البضائع إلى الداخل الإسرائيلي بعد حَظْر حكومة صنعاء المرورَ البحريَّ على السفن الإسرائيلية. إضافةً إلى ذلك تُنتقد السعودية من داخل قطاع غزة من قبل الفلسطينيين بسبب مساعداتها التغذوية المتواضعة لهم والتي قالوا إنها غير لائقة بفداحة الوضع الإنساني الذي تصفه «الأمم المتحدة» بأنه يتجاوز «الكارثي».

وفي أواخر أكتوبر الماضي، عقب الهجوم الإسرائيلي على إيران، أصدرت السعودية –التي شهدت منذ العام الماضي تقارباً مع طهران– بياناً استنكرت فيه «الاستهداف العسكري الذي تعرضت له الجمهورية الإسلامية الإيرانية والذي يُعد انتهاكاً لسيادتها ومخالفة للقوانين والأعراف الدولية»، وتعليقاً على البيان السعودي نَشَرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية أنّ بيان الرياض يثير الاهتمام لأنه «تجنّب ذكر اسم إسرائيل مباشرة أو حتى الإشارة إليها باعتبارها العدو»، واعتبرت الصحيفة العبرية أن رد الفعل السعودي يشير إلى أن الرياض تعترف بسيادة إيران مع إظهار قبول ضمني لأفعال إسرائيل فيما يتعلق بالأمن الإقليمي.

## أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

وتورد التقارير الأجنبية أن «حكومة صنعاء» تمثل تهديداً محتملاً على اقتصاد السعودية من خلال عدة عوامل تشمل الهجمات العسكرية، بما في ذلك الهجوم على المنشآت النفطية والبنية التحتية. وقد نفّذت صنعاء هجمات سابقة على منشآت شركة «أرامكو» النفطية باستخدام الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية، على مرات متعددة منها هجمات سبتمبر 2019 ومارس 2022، حسب متابعة بقش، ما أدى إلى اضطراب إنتاج وتصدير النفط السعودي. تَعتبر السعودية حالياً أن أي استهداف لمنشآتها يرفع تكاليف الإنتاج ويؤثر على أسعار النفط العالمية، إلى جانب رفع تكاليف التأمين على المنشآت النفطية والنقل البحري.

ورغم أن ارتفاع أسعار النفط العالمية قد يفيد السعودية على المدى القصير، إلا أنّ ارتفاع الأسعار بشكل كبير يؤدي إلى تقلبات السوق، وقد يقلل من الطلب العالمي على النفط على المدى الطويل، وهو ما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي للمملكة التي تعتمد على صادرات النفط، ويؤكد «صندوق النقد الدولي» أن السعودية لم تتمكن حتى الآن من تخفيف اعتمادها على النفط إلا بنسبة 20%، حيث تراجعت حصة النفط من إجمالي الإيرادات من 80% إلى 60%، وهو ما يزال يمثل عائقاً أمام خطط المملكة لتنويع الاقتصاد.

كما تُعتبر المخاوف الأمنية مصدر ضغط على الاقتصاد السعودي، حيث دفعت الرياض لزيادة ميزانيتها العسكرية لمواجهة أي تهديدات. وقد رصدت السعودية 71.72 مليار دولار كميزانية عسكرية للعام 2024، وهو ما يمثل نحو 21.5% من مجمل الإنفاق العام.

وفي أكتوبر الماضي، وافقت «واشنطن» على بيع أسلحة وذخائر للسعودية والإمارات بقيمة تفوق 2.2 مليار دولار حسب متابعات بقش، حيث حصلت الرياض على الموافقة الأمريكية لشراء صواريخ هيلفاير 2 بقيمة 655 مليون دولار، إضافة إلى ذخائر لأنظمة المدفعية والرشاشات والدبابات بقيمة تُقدر بنحو 139 مليون دولار، وصواريخ وبرامج دعم بقيمة 252 مليون دولار، أما صفقة الإمارات فتشمل بيعها ذخائر بقيمة 1.2 مليار دولار.

أيضاً، يُقرأ تجنُّب الرياض أي موقف رسمي ضد عمليات صنعاء بأنه يأتي حفاظاً على ثقة المستثمرين الأجانب في السعودية، إذ ترتبط بيئة الأعمال والاستثمار بمدى الاستقرار الأمني، وهو ما تسعى إليه السعودية خشية تعرض مصالح المستثمرين الأجانب للخطر، أو عزوف المستثمرين عن استثمار أموالهم في المملكة، وهو ما سيؤثر بالنتيجة على جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى السعودية لجذبها ضمن «رؤية 2030» المعتمدة على تعزيز الاستثمارات في قطاعات السياحة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

كما ترغب السعودية في تجنب الضغط على القطاعات الاقتصادية في المناطق الجنوبية من المملكة، وخصوصاً المناطق الحدودية مع اليمن، والتي تتضمن مراكز زراعية وتجارية قد تقل إنتاجيتها وتزداد تكاليف أمنها، مثل محافظة «خميس مشيط» بمنطقة «عسير» التي تُعد ثالث مدينة تجارية في المملكة وتمتاز بموقعها الوسطي بالنسبة للطرق الرئيسة التي تربط المنطقة بباقي مناطق ومدن السعودية.

### الاضطرابات تخيّم على منتديات السعودية

شهد شهر أكتوبر الماضي إطلاق فعاليات النسخة الأولى من المنتدى اللوجستي العالمي 2024 في الرياض، خلال الفترة (14-12 أكتوبر)، بمشاركة قادة القطاع اللوجستي الدوليين لمناقشة الصعوبات التي يواجهها القطاع. وتم خلال المنتدى توقيع أكثر من 65 اتفاقية ومذكرة تفاهم، بقيمة إجمالية تجاوزت 16 مليار ريال سعودي (أكثر من 4 مليارات دولار).

واستهدف المنتدى مباحثة إعادة تشكيل حركة التجـــــارة العالمية وسلاسل الإمداد، بالتزامن مع أزمة التجارة العالمية الناجمة عن إغلاق مضيق «باب المندب» و«البحر الأحمر» واختيار السفن التجارية طرقاً أطول حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا.

وقالت وزارة النقل والخدمات اللوجستية السعودية، القائمة على المنتدى، إن اضطرابات البحر الأحمر رفعت تكلفة الشحن البحري بأكثر من 20%، وإن المملكة ستعمل على «تنفيذ مشروع شبكة ربط خليجي» بعد أن تعطلت حركة السفن، مؤكدةً أن اضطرابات هذا البحر تُحدث تأثيراً محلياً على المملكة وإقليمياً وعالمياً، كونه أحد الشرايين الرئيسية للتجارة العالمية.

وفي الفترة (28-26 أكتوبر)، أقامت الرياض النسخة الثامنة من منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار، ويُعرف أحياناً باسم «دافوس في الصحراء»، وقد خيَّمت على المنتدى الدولي مخاوف المستثمرين من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن أزمة البحر الأحمر والصراع الإقليمي.

وفي المنتدى أعلن صندوق الثروة السيادية السعودي عن تقليص حصة استثماراته الخارجية من 30% إلى نحو 20% للتركيز على الاستثمارات الداخلية وعلى رأسها مشروع نيوم، كما أكدت وزارة الاستثمار السعودية أن المملكة تضررت حتماً من الاضطرابات البحرية بوصفها مركزاً في الشرق الأوسط.

إلى ذلك ذكرت وكالة بلومبيرغ أن اعتماد السعودية على الديون يتزايد بسبب تراجع عائدات النفط، حيث تعكس الديون الضغوط المالية المتزايدة على الرياض التي تكافح مع عجز الموازنة والتحديات التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى مع تدفق كبار رجال الأعمال في «وول ستريت» إلى الرياض لحضور مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، مشيرةً إلى أن المملكة تحتاج إلى أن يكون سعر برميل النفط الخام أعلى من 96 دولاراً لتحقيق التوازن في ميزانيتها هذا العام.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

## الحرب الاقتصادية الأمريكية - الصينية تعود إلى الواجهة

مع تصاعد احتمالية حسم المرشح الجمهوري «دونالد ترامب» لسباق الرئاسة الأمريكية، من المقرر أن تتصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بشكل أكبر. حيث بدأ الصراع التجاري المستمر بين أكبر اقتصادين في العالم في عام 2018 عندما أطلق «ترامب» سلسلة من التعريفات الجمركية التي استهدفت مئات المليارات من الدولارات من السلع الصينية، مستشهداً بما أسماه «سياسات التجارة غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية» حد تعبيره.

ترامب، الذي أطلق على نفسه سابقًا اسم «رجل التعريفات الجمركية» ووصف التعرفة الجمركية بأنها «أجمل كلمة في القاموس»، هدد بفرض رسوم جمركية بنسبة 10% على جميع الواردات أو أعلى وما يصل إلى 60% على السلع الصينية على وجه التحديد. ويمكن تنفيذ هذه التدابير الإضافية بموجب المادة 301 من قانون التجارة الأمريكي لعام 1974، والذي يسمح للولايات المتحدة بالتحقيق في ممارسات التجارة الخارجية التي تعتبر غير عادلة أو ضارة بمصالح الولايات المتحدة والرد عليها.

«بوني جلاسر»، المديرة الإدارية لبرنامج المحيطين الهندي والهادئ في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة، قالت لمجلة نيوزويك مؤخراً إنها تتوقع أن يفي «ترامب» بوعده الانتخابي، مضيفة أنه «يبقى أن نرى ما إذا كانوا سيكونون جزءاً من استراتيجية متماسكة أوسع تهدف إلى الفوز بالمنافسة الاستراتيجية مع الصين».

من جهته أكد العميد التنفيذي لمعهد الدراسات الدولية بجامعة فودان في شنغهاي، «وو شينبو»، هذا الشعور في مقابلة أجريت معه عبر صحيفة جيميان نيوز، مشيراً إلى عدم جدوى قيام الولايات المتحدة بتنفيذ زيادات حادة في جميع المجالات. مضيفاً «إن ما إذا كانت التعريفات الجمركية على السلع الصينية ستصل إلى 60% يعتمد على الأنواع المحددة من السلع التي تستوردها الولايات المتحدة من الصين، وقد لا تكون الضرائب التي قد تفرضها الولايات المتحدة مرتفعة للغاية».

بشكل عام، روّج ترامب للتعريفات الجمركية كوسيلة لخفض الضرائب وسداد الدين الوطني، ومع ذلك، توقع تحليل حديث أجراه مركز سياسة الضرائب «أوربان بروكينجز» ومقره واشنطن العاصمة أنه في حين أن تعريفات ترامب الجمركية قد تجلب ما يقدر بنحو 3.7 تريليون دولار من إجمالي عائدات التعريفات الجمركية، فإن الزيادة الفعلية في الإيرادات الفيدرالية ستكون أقرب إلى 2.8 تريليون دولار على مدى العقد المقبل، حيث من المرجح أن تعمل التعريفات الجمركية على خفض عائدات الضرائب الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، «ستؤدي تعريفات ترامب الجمركية إلى رفع أسعار السلع المستوردة بشكل كبير حيث سيتم تمريرها في الغالب إلى المستهلكين، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليص كل من الدخول المحلية المعدلة حسب التضخم وعائدات ضريبة الدخل»، كما وجدت الدراسة.

وفي وقت سابق من هذا العام، اختارت إدارة بايدن الإبقاء على الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب على منتجات صينية بقيمة 300 مليار دولار تقريباً، وهو ما وصفته السفارة الصينية بأنه «أحادية الجانب وحمائية».

وقد تم رفع الرسوم الجمركية على الخلايا الشمسية وأشباه الموصلات والإمدادات الطبية المصنوعة في الصين - مثل الأقنعة والقفازات الجراحية - إلى 50% من المعدل الأصلي البالغ 25%. فيما قفزت الرسوم الجمركية على بطاريات الليثيوم أيون من 7.5% إلى 25%، وتمت مضاعفة الرسوم الجمركية على المركبات الكهربائية الصينية، وهو القطاع الذي تهيمن عليه الصين ولكن حصة السوق الأمريكية فيه ضئيلة، من 25% إلى 100%.

## • أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

### تأثير مؤشرات عودة ترامب لقيادة أمريكا على السوق الصينية

في أواخر أكتوبر، أي قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية بأيام قليلة، عكست سوق المال الصينية حالة التوتر مع الولايات المتحدة بعودة ترامب المحتملة إلى البيت الأبيض مجدداً، حيث انخفض مؤشر «هانغ سنغ تشاينا انتربرايز» في هونغ كونغ بنحو 3%، مما أدى إلى خسائر في آسيا. ويعكس انخفاض أسهم هونغ كونغ، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحداث الخارجية وتدفقات الأموال العالمية، مخاوف المستثمرين الدوليين بشأن ولاية ثانية لترامب، مما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات التجارية ومفاجآت سياسية.

وجاء هبوط الأسهم متزامناً مع مؤشرات فوز ترامب، في مواجهة منافسته الديمقراطية «كامالا هاريس» نائبة بايدن، فيما كان أداء الأسهم المدرجة في البر الرئيسي الصيني أفضل نسبياً خلال الفترة الماضية، وسط توقعات بمزيد من تدابير التحفيز. وتراجعت البورصات الآسيوية باستثناء اليابان في التعاملات المبكرة، متأثرة بخسائر أسهم شركات التكنولوجيا الصينية المدرجة في هونغ كونغ، حيث انخفض مؤشر «إم سي إس آي» لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ باستثناء اليابان قرابة 1%، وكان سهما «مجموعة علي بابا القابضة» و«ميتوان» بين أكبر الأسهم التي أثرت على المؤشر.

اقتراب المواجهة | الصين: لن يكون هناك فائز في الحرب التجارية

صرح المبعوث الصيني الأرفع في أمريكا، إنه لا يوجد فائزون في حروب التعريفات الجمركية أو التجارة، ولا في الحروب حول العلوم والتكنولوجيا أو الصناعة، حيث قال «شيه فنغ»، السفير الصيني لدى الولايات المتحدة، إن الاختلافات بين البلدين يجب أن تكون القوة الدافعة للتبادلات والتعلم المتبادل بدلاً من «ذريعة للرفض والمواجهة»، وأن نجاحات كل منهما كانت فرصاً للآخر.

وفي حديثه خلال عشاء استضافه مجلس الأعمال الأمريكي الصيني في شنغهاي، لم يتطرق «شيه» بشكل مباشر إلى الانتخابات الأمريكية أو ترامب، الذي فرض في السابق تعريفات جمركية على مليارات الدولارات من السلع الصينية قبل الموافقة على هدنة في يناير 2020. وفي عام 2019، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 6.0%، وهو الأضعف منذ ما يقرب من 30 عاماً، مثقلًا بالحرب التجارية مع الولايات المتحدة. وقد تباطأ الاقتصاد أكثر منذ ذلك الحين، حيث تستهدف الحكومة توسعاً متواضعاً بنحو 5.0% في عام 2024، مما يضعها في موقف ضعيف إذا كانت هناك احتكاكات تجارية جديدة بعد احتمالية تولي ترامب الرئاسة في يناير.

وفي تذكير للولايات المتحدة بوجود الشركات الأميركية، قال «شيه» إن نحو 60% من المتاجر الجديدة التي افتتحتها شركة ماكدونالدز، في العام الماضي، كانت في الصين، في حين أن شنغهاي هي المدينة الكبرى الوحيدة في العالم التي تضم أكثر من ألف مقهى ستاربكس، مضيفاً «كلما زادت قصص النجاح في التعاون المتبادل المنفعة، كان ذلك أفضل، كما يمكن للصين والولايات المتحدة تحقيق العديد من الأشياء العظيمة والجيدة من خلال التعاون، ويجب تمديد قائمة التعاون لفترة أطول وأطول».

لكن وفي الجانب الآخر، قال «شيه» إن أي محاولة لاحتواء أو قمع الصين لن تؤدي إلا إلى «ضرب الحائط». وقال محللون إن الصين ستكون مستعدة للرد إذا اندلعت حرب تجارية جديدة. ووفقاً لرويترز، يذكر جو مازور، المحلل البارز في شركة الاستشارات «تريفيوم تشاينا» ومقرها بكين أنه: «حتى في حالة حدوث ذوبان مفاجئ في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ستواصل بكين إعطاء الأولوية للاكتفاء الذاتي والأمن الاقتصادي». مضيفاً «إذا حدثت الرسوم الجمركية، أعتقد أننا سنبدأ في رؤية بعض الانتقام العدواني من الجانب الصيني، زمن المرجح أن يكون الحساب هنا أن اللعب اللطيف لم يوصل الصين إلى أي مكان وأن الرد بقوة قد يدفع الولايات المتحدة إلى التفكير مرتين في الضغط على الصين اقتصادياً».

«جوليان إيفانز بريتشارد»، رئيس قسم الاقتصاد الصيني في كابيتال إيكونوميكس، كتب في مذكرة حديثة أنه «يقدر أن التأثير المباشر لرسوم جمركية أمريكية بنسبة 60% على السلع من الصين سيكون أقل بكثير من 1% من الناتج المحلي الإجمالي للصين».

## • أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

### أوروبا لن تكون بمعزل عن تعريفات «ترامب» الجمركية

يقول الواقع اليوم أن أوروبا تخوض بالفعل حرباً تجارية باردة مع الصين، لكن هل تستطيع التعامل مع حرب ساخنة مع الولايات المتحدة؟. هذه هي المعضلة التي تواجه رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» في الوقت الذي تعقد فيه الولايات المتحدة انتخابات رئاسية تاريخية قد تعيد «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض. إنها لحظة ضعف بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مع شروع رئيسة المفوضية التنفيذية في ولايتها الثانية وتشكيل إدارتها الجديدة.

ترامب كان قد هدد بفرض تعريفات جمركية عقابية على بكين تصل إلى 60%، وفرض رسوم تتراوح بين 10% و20% على جميع البلدان الأخرى. ومن شأن هذه الإجراءات أن يكون لها تأثير مباشر على أوروبا، ووقف التجارة عبر الأطلسي، في حين تعيد توجيه الصادرات الصينية المتفشية نحو السوق الأوروبية المفتوحة نسبياً.

ومع فرضه رسوماً جمركية وقائية ضد المركبات الكهربائية الصينية تصل إلى 35% منذ أيام فقط، فقد يجد الاتحاد الأوروبي قريبا أن هذه الرسوم غير كافية لكبح المد الصيني، فهل ينبغي لبروكسل إذن أن تخفف من حدة الصين وتتعامل أولاً مع ترامب؟ أم ينبغي لها أن تضاعف جهودها؟.

إن القتال مع أكبر شركائها التجاريين هو آخر شيء تحتاجه أوروبا – واقتصادها الراكد في المرحلة الحالية. وقد قال أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي الذي سمح له بالتحدث بحرية دون تحديد هويته: «نحن بحاجة إلى تجنب الحروب التجارية والصدمات من الجانبين»، وأضاف: «لقد تعرضنا بالفعل للعديد من الصدمات»، في إشارة إلى الضربات المتتالية التي وجهتها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.

بدوره، أعطى «ماروش شيفتشوفيتش» مفوض التجارة القادم للسيدة «فون دير لاين»، بعض الأدلة حول الاستراتيجية في إجابات مكتوبة نُشرت قبل استجوابه من قبل المشرعين الأوروبيين في جلسة حديثه. وفيما يتعلق بالتجارة مع الولايات المتحدة، تعهد «بالدفاع الحازم» عن المصالح الأوروبية مع السعي إلى «حلول ودية» للقضايا الثنائية العالقة – مما يجعل الأمر يبدو وكأن بروكسل لا تزال تأمل في انتصار نائبة الرئيس «كامالا هاريس».

وفيما يتعلق ببكين، سلط «شيفتشوفيتش» الضوء على «التأثيرات الخارجية السلبية للنموذج الاقتصادي والسياسات الصناعية التي تقودها الدولة في الصين». ففي ظاهر الأمر، تشير السطور الصادرة عن «شيفتشوفيتش» إلى أن بروكسل لا تزال ترى الصين باعتبارها التهديد الأكبر. وفي الوقت نفسه، كان كبار مساعدي «فون دير لاين» مشغولين بمحاكاة السيناريوهات الحربية وإحاطة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بخطط الرد في حالة شن ترامب المنتصر حرباً تجارية شاملة. ووفقاً لدبلوماسيين، تناولت الاجتماعات ما قد يحدث إذا سحبت واشنطن دعمها العسكري لأوكرانيا وإلى أي مدى قد ترتفع أي تعريفات جمركية يفرضها ترامب.

وعلى الجبهة الصينية، بلغت الحرب الباردة ذروتها مؤخراً عندما فرضت المفوضية رسوما جمركية تصل إلى 35% على واردات السيارات الكهربائية بعد أن وجد تحقيق أن الشركات المصنعة الصينية استفادت بشكل غير عادل من إعانات الدولة على طول سلسلة التوريد بأكملها.

وفي الوقت الحالي، كان الرد بالمثل لطيفاً إلى حد ما، حيث لم تستهدف بكين حتى الآن سوى صادرات خمور البراندي للاتحاد الأوروبي – وهو إجراء محدد لاستهداف صانعي الكونياك الفرنسيين رداً على الضغوط التي مارستها باريس لإطلاق تحقيق في السيارات الكهربائية، كما فتحت الصين أيضاً تحقيقات في لحوم الخنزير ومنتجات الألبان الأوروبية.

حتى الآن، لا يزال الاتحاد الأوروبي في وضع السيطرة على الأضرار – متمسكاً بكتاب قواعد التجارة لمنظمة التجارة العالمية بينما يقاتل شريكاه التجاريان الرئيسيان في معركة جيوسياسية بالأيدي العارية.

وحتى بعد فرض الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية، يتفاوض الاتحاد الأوروبي في وقت إضافي على تسوية تحفظ ماء الوجه لتحديد أسعار دنيا من شأنها أن تجعل التعريفات غير ذات جدوى. ومن المتوقع أن يتوجه المفاوضون إلى بكين قريباً – وهي المهمة التي لن يتم إرسالهم إليها إلا إذا كان هناك احتمال واقعي للتوصل إلى اتفاق.

## مستجدات سوق الطاقة العالمي

### انخفاض الطلب الصيني على الخام يعصف بسوق النفط

تسبَّب التباطؤ الاقتصادي بتراجع الطلب على النفط في الصين على مدى الأشهر الماضية، ولكن ما فاقم الأمور بشكل أكبر هو أن بكين بدأت السحب من المخزونات التجارية والإستراتيجية. ومن ثم، فإن هذا السحب من المخزونات تسبَّب في تراجُع واردات الصين من النفط الخام بشكل كبير. لذا فإن الأزمة الحالية لا تتعلق بانخفاض الطلب على النفط في الصين فحسب، بل تتعلق أيضاً بالانخفاض الكبير في الواردات، والحديث هنا عن الأزمة في الأسواق العالمية، وليس عن إنتاج النفط.

انخفاض واردات الصين من النفط الخام تسبَّب بدوره في انخفاض أسعار النفط، لأن ما حدث كان تخفيضًا فعلياً في الطلب على النفط، والإعلام الغربي المعادي لدول الخليج والدول النفطية والنفط عموماً بدأ يروّج لفكرة أن الانخفاض سيستمر. وقد انتشر الخبر بشكل كبير، أنه سيكون هناك وصول إلى ذروة الطلب على البنزين بسبب التحول إلى السيارات الكهربائية وانتشارها، وانتشار الشاحنات التي تستعمل الغاز المسال بدلاً من الديزل.

لذلك، فإن الإعلام الغربي الذي يقول، إن الانخفاض سيكون دائماً، وإن الطلب على النفط في الصين بلغ ذروته وسيبدأ بالانخفاض، هو كلام ليس هناك دليل قاطع عليه، فإذا نما الاقتصاد الصيني بشكل أكبر مما هو عليه الآن، وتجاوز 5% يمكن استرداد 75% من الانخفاض الذي حدث.

ونعم، هناك دور للسيارات الكهربائية وشاحنات الغاز المسال، ولكن هذا الدور بسيط مقارنةً بما كان يروّج له الإعلام الغربي، وقد أجرت الحكومة الصينية حملة تحفيزات مالية للاقتصاد، والآن هناك حملة ثانية ضخمة، لكن هناك مشكلة كبيرة تتمثل في أن هذه الحملة تتضمن دعم السيارات الكهربائية.

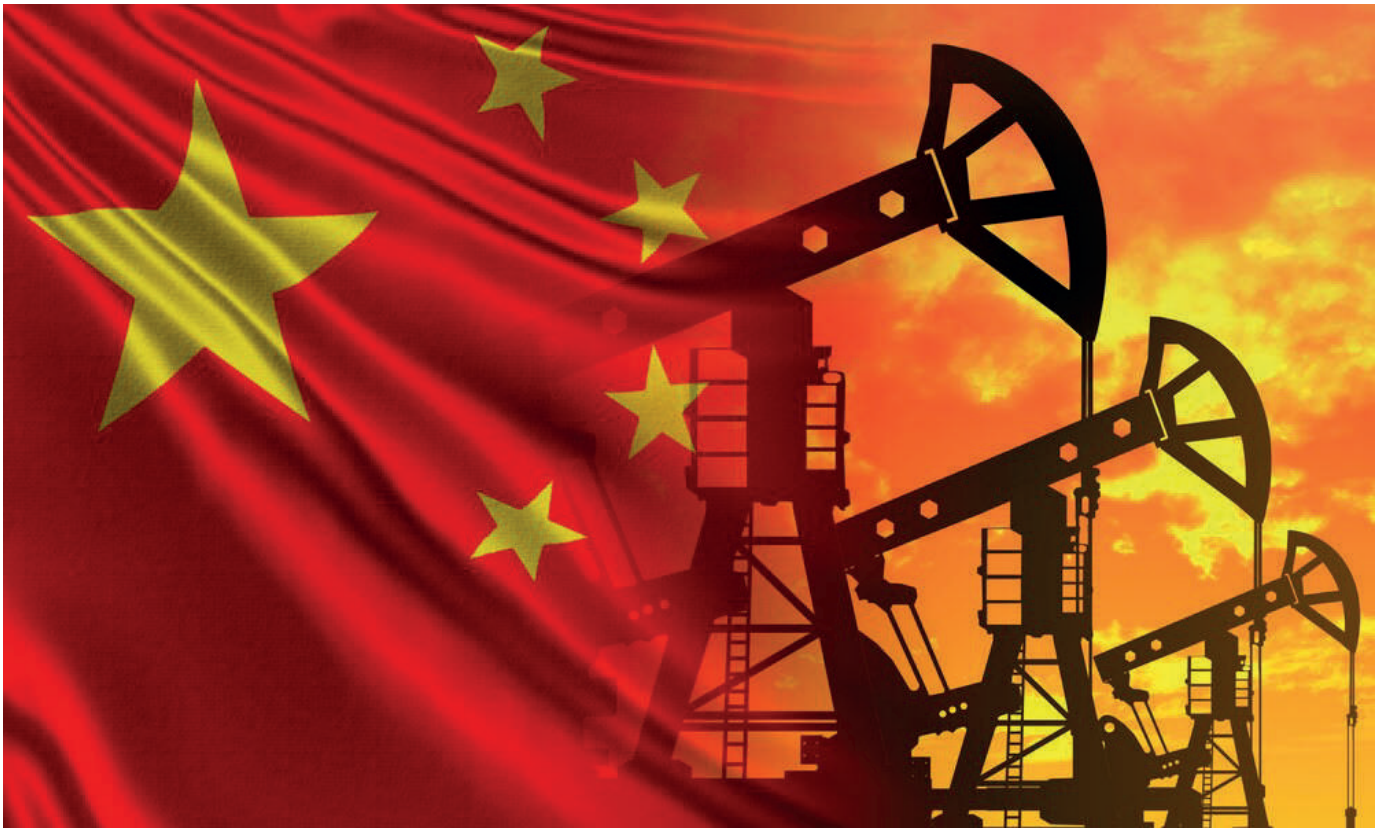

## (سوق النفط العالمية)

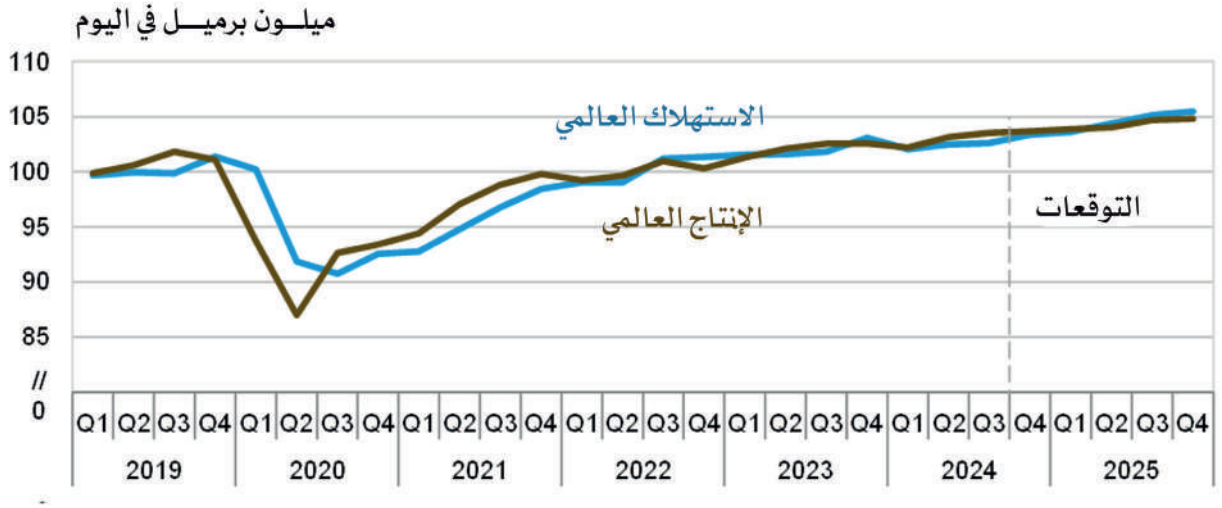


- معدل الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل – أكتوبر 2024
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

**متوسط الأسعار الفورية لخام برنت خلال أكتوبر 2024 = 76$ للبرميل (ارتفاع 2$ عن متوسط سعر البرميل في سبتمبر 2024)**

**التحليلات:** ارتفعت أسعار النفط الخام في أكتوبر جزئياً بسبب مخاوف السوق من أن الرد الإسرائيلي على الهجوم الصاروخي الإيراني في الأول من أكتوبر من شأنه أن يقلل من قدرة إيران على إنتاج أو تسويق النفط.

**التوقعات:** على الرغم من انخفاض أسعار النفط في أواخر أكتوبر، فإن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لا تزال تتوقع أن عمليات السحب المستمرة من مخزونات النفط العالمية الناجمة عن تخفيضات إنتاج أوبك+، جنباً إلى جنب مع إمكانية حدوث المزيد من المخاطر الجيوسياسية، ستضع ضغوطاً تصاعدية على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2025.